

السنة الجامعية : 1439-1440هـ / 2018-2019

الإهداء

الى ما أعز ما نملك في الوجود الوالدين الكريمين حفظهما الله

الله لنا وأطال في عمرهما

الى كل أفراد عائلتي

الى كل من جمعني بهم الاقدار خلال المراحل الدراسية

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا .

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والأخيرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن دعا به دعوته، وسار على سنته إلى يوم الدين .

وبعد :

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يخل بشيء من أجل دفعي
في طريق النجاح الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى : والدي العزيز
رحمك الله وعفى عنك وغفر لك وألهمني الصبر

إلى من رعتني في عينيها وكستني بعطفها وحنانها إلى أحب الناس إلى قلبي حفظها الله
وأبقاها تاج فوق رأسي والدتي العزيزة

إلى كل من علمني حرفاً أصبح سناً بركة يضئ الطريق أمامي

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

إلى من علمني النجاح والصبر

إلى زملاء الدراسة

أهدي هذا العمل راجياً من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

عز الدين

الإهداء

الى الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما ورزقني الله بهما وصحبتهما

ورد شيء من جميل عطائهما

والى جميع الاهل والأصدقاء دوز استذناء

الى كل أساتذة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الى زملاء الدراسة

اهديكم هذا العمل المتواضع راجيا من المولى عز وجل ان يجد القبول والنجاح.

الشكر

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا
وبالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا وبسورة العلق أنارت دربنا وفتحت طريق العلم
أمام أعين الأنام.

وعليه لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر للمشرف الدكتور: إبراهيم قعيد

والمشرف المساعد الدكتور: بنين بغداد

الذي أنار دربي بنصائحه وتوجيهاته القيمة وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة في
إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على
قبولها مناقشة موضوع المذكرة.

ملخص

تهدف الدراسة معرفة محددات البطالة (معدل النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم والإيرادات النفطية) في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980-2017 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL بهدف معرفة المتغيرات الأكثر تأثير في معدلات البطالة لمحاولة الحد من منها. وتتلخص أهم نتائج هذه الدراسة في الآتي:

1. البطالة والإيرادات النفطية علاقة مبعثرة وليست لها معنوية إحصائية.
 2. وجود علاقة طويلة اجل عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة وولها سرعة تفسيرية تقدر 15%.
 3. ان كل زيادة في البطالة للسنة (-1) UNM بوحدة واحدة تقابلها نقصان في البطالة للسنة الحالية بنسبة 45%.
 4. ان معامل التحديد يقدر 0.80 أي ان متغيرات الدراسة تفسر 80% من البطالة والباقي تفسره متغيرات أخرى.
 5. لا توجد أي علاقة بين البطالة والاستثمار الأجنبي.
- الكلمات المفتاحية:** بطالة، تضخم، نمو اقتصادي، استثمار أجنبي مباشر، إيرادات نفطية.

Abstract:

The study aims at identifying the determinants of unemployment (economic growth rate, foreign direct investment, inflation rates and oil revenues) in the Algerian economy during the period 1980-2017 using the ARDL model to determine the most influential variables in the unemployment rate. Of which. The main results of this study are as follows

1. Unemployment and oil revenues are scattered and have no statistical significance.
2. There is a long-term relationship between economic growth and unemployment with an explanatory speed of 15%.
3. Each increase in unemployment for the year (UNM) -1 in one unit is offset by a decrease in unemployment for the current year by 45%.
4. The coefficient of determination is estimated at 0.80, ie, the study variables explain 80% of unemployment and the rest are interpreted by other variables.
5. There is no relationship between unemployment and foreign investment.

Key words: unemployment, inflation, economic growth, foreign direct. investment, oil revenues.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
III-I	الاهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الاشكال البيانية
VI	قائمة الملاحق
أ - هـ	المقدمة
الفصل الأول: الاطار النظري للبطالة	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للبطالة
20	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
32	خلاصة الفصل الاول
الفصل الثاني: الدراسة القياسية للبطالة في الجزائر	
39	تمهيد
40	المبحث الأول: مجتمع وعينة الدراسة
43	المبحث الثاني: تقدير نموذج الدراسة
57	خلاصة الفصل الثاني
60-58	الخاتمة
67-61	قائمة المراجع
75-68	الملاحق
78-76	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
47	نتائج استقراره السلاسل للنموذج الأول عند المستوى	(1.2)
48	نتائج استقراره السلاسل للنموذج الأول عند الفرق الاول	(2.2)
49	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة	(3.2)
49	نتائج اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك للنموذج الاول	(4.2)
51	نتائج استقراره النموذج الثاني عند المستوي	(5.2)
51	نتائج استقراره النموذج الثاني عند الفرق الأول	(6.2)
53	نتائج اختبار منهج الحدود للكشف عن التكامل المشترك	(7.2)
54	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة	(8.2)
55	اختبار ثبات التباين للإخطاء	(9.2)

قائمة الاشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
44	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)	(1.2)
45	تطور الإيرادات النفطية ومعدلات البطالة	(2.2)
46	تطور معدلات التضخم والبطالة	(3.2)
50	تطور علاقة معدل النمو الاقتصادي بالبطالة	(4.2)
51	تطور علاقة الاستثمار الأجنبي بالبطالة	(5.2)
56	التوزيع الطبيعي للإخطاء	(6.2)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
69	استقرارية النموذج	(1)
70	تقدير النموذج	(2)
71	اختبار الحدود للتكامل المشترك	(3)
72	استقرارية النموذج	(4)
73	تقدير النموذج ARDL	(5)
74	اختبار الحدود Bounds Test	(6)
75	بيانات الدراسة	(7)

مقدمة

تعتبر البطالة من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة والاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، كما اعتبرت هذه الظاهرة من بين المشكلات الأساسية التي تؤدي الى عرقلة مسيرة التقدم والتنمية في معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن الجزائر، اعتبرت كغيرها من دول العالم التي ما زالت تعاني من مشكلة البطالة والتي خلفت آثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية مما دفع بها الى القيام بإصلاحات اقتصادية، كما تأثر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانيات بالأزمات الخارجية آنذاك، إذ تراجعت معدلات النمو وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية والمالية خصوصاً بانخفاض عوائد الصادرات نتيجة لانخفاض أسعار البترول وبالتالي تراجعت معدلات الاستثمار، ما أدى بالجزائر إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف القضاء على الاختلالات المالية الداخلية والخارجية.

إن للإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر شملت جميع النواحي والتي من بينها البطالة، حيث غيرت تلك السياسات هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية، سواء كانت جزئية كتوجه المؤسسات إلى اعتماد تكنولوجيات حديثة، التوجه نحو الخوصصة في بعض القطاعات دون الأخرى، أو كانت هذه المتغيرات كلية كالتضخم، معدلات النمو معدلات الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي... الخ.

وعلى ضوء هذا العرض، فإن محاولة معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة في الاقتصاد الجزائري وخاصة في ظل الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد تستلزم استخدام طرق وأساليب كمية تساعد على القياس والتنبؤ بمسار حجم البطالة ومعدلها.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية بالشكل التالي:

➤ الإشكالية:

ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).

ويتفرع عن السؤال الرئيسي هذا الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ هل يمكن بناء نموذج قياسي لظاهرة البطالة.
- ❖ ما هو النموذج الملائم الذي يمكن الاعتماد عليه.
- ❖ هل هناك علاقة طويلة المدى بين البطالة ومحدداتها.

➤ الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة وأملا في الإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة نقوم بوضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: نعم يمكن بناء نموذج قياسي لظاهرة البطالة

الفرضية الثانية: النموذج الملائم الذي يمكن الاعتماد عليه هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية.

الفرضية الثالثة: نعم توجد علاقة طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي والبطالة.

➤ مبررات اختيار الموضوع: هناك مبررات ذاتية وموضوعية

1- مبررات ذاتية:

- ❖ الرغبة في التعرف على الموضوع وعلى المفاهيم المتعلقة به من الجانب النظري والقياسي.
- ❖ الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام نماذج الانحدار.

2- مبررات موضوعية:

- ❖ انتشار ظاهرة البطالة بمعدلات مرتفعة خلال فترة الدراسة.
- ❖ اعتبار ان ظاهرة البطالة من اهم الظواهر تحدد مستوى الاقتصاد للبلد.

➤ اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى:

- ❖ محاولة بناء نموذج قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة.
- ❖ معرفة العلاقة التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية للبطالة.
- ❖ تحديد اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على ظاهرة البطالة.
- ❖ قياس أثر المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في الجزائر.

➤ أهمية الدراسة:

تعتبر البطالة من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع اقتصاديات دول العالم وخاصة الدول النامية التي تتميز بمعدلات بطالة مرتفعة، مما يجعلها أخطر نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها افراد تلك المجتمعات، لما لها من آثار اجتماعية وخيمة على مستوى الفرد والمجتمع، لذا بات من الضروري الاهتمام أكثر بتحليل هذه الظاهرة وذلك من خلال تحديد أهم العوامل المؤثرة على هذه الظاهرة من اجل للوصول إلى وضع الحلول التي تمكن من التخفيف من حجم البطالة في الجزائر.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ❖ تأتي أهمية البحث في انه يتناول موضوعا في غاية الأهمية وهو مشكلة البطالة وما يترتب عليها من اثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- ❖ ان دراسة محددات البطالة في الجزائر يتوافق مع توجهات الدولة لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها بالبلاد.

➤ حدود الدراسة:

تجرى هذه الدراسة في اطارين زمني ومكاني هما:

- ❖ الإطار الزمني للدراسة: حددت فترة الدراسة من سنة 1980 الى 2017.
- ❖ الإطار المكاني للدراسة: تناولت الدراسة الجانب الاقتصادي للجزائر.

حيث تم اختيار هذين الاطارين طبقا لمعيار مدى توفر البيانات.

➤ المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع يتم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم استخدام الطرق القياسية والاحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة ومعدل البطالة وذلك باستخدام مختلف الجداول والاحصائيات واستخدام برنامج (EVIEWS9) لتقدير واستخراج النتائج واجراء الاختبارات اللازمة، وذلك لتحليل وتفسير اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدلات البطالة.

➤ صعوبات الدراسة: صادفنا من خلال بحثنا جملة من الصعوبات منها:

ان من اهم الصعوبات التي اعترضتنا في انجاز هذا البحث هي تلك الصعوبات التي تقف عادة امام الباحث القياسي، عند محاولة الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعها في بلد ما من جهة واسقاط ذلك قياسيا بواسطة الأدوات الإحصائية وهناك صعوبات أخرى ومن بينها:

- ❖ قلة الدراسات السابقة التي تعالج الموضوع.
- ❖ صعوبة استخدام البرامج الإحصائية.
- ❖ قلة المراجع حول هذا الموضوع حيث كان يتم الحصول عليها من الجامعات أخرى.

➤ **هيكل البحث:** من اجل معالجة الموضوع والامام بمختلف جوانبه تم تقسيم البحث الى مقدمة، فصلين وخاتمة وهي كالتالي:

- ❖ تضمن الفصل الأول الجانب النظري والمفاهيمي للبطالة حيث تم تقديم مفهوم للبطالة وكذا مختلف أنواعها وأسبابها ومحدداتها بالإضافة الى طرق قياسها واثارها والنظريات المفسرة لها، إضافة الى الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وكذلك علاقة هذه الدراسات بموضوع المذكرة محل الدراسة.
- ❖ تضمن الفصل الثاني الجانب القياسي لمحددات البطالة حيث تم تقسيمه الى مبحثين، المبحث الأول تضمن عينة الدراسة والذي تم تسليط الضوء فيه على معرفة الأدوات والطريقة المستخدمة اما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى تقدير نموذج الدراسة وذلك من خلال دراسة للنموذج الأول ودراسة للنموذج الثاني.

الفصل الأول

الإطار النظري للبطالة

تمهيد

تعد قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم ظاهرة البطالة، أي التزايد المستمر والمطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه، فالجزائر كأحد الدول النامية ظل يعاني من ارتفاع معدلات البطالة وتفاقمها

ان البطالة تتأثر بجملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر هذه المتغيرات الاقتصادية محددات لظاهرة البطالة حيث تؤثر عليها بالإيجاب او بالسلب أي عندما يحدث لها أي تأثير كان فانه يؤثر عليها فيتزايد او يتناقص معدل البطالة حسب طبيعة العلاقة بينه وبين محددات البطالة.

ومن اجل مفهوم ظاهرة البطالة يتعين علينا ان نقدم في هذا الفصل إطار مفاهيمي ونظري للبطالة وذلك من خلال بحثين رئيسين، حيث نتناول في المبحث الأول المفاهيم الأساسية للبطالة والذي نقدم فيه مجموعة من التعاريف والمفاهيم حول البطالة كما سنرى فيه أنواع وأسباب ومحددات البطالة بالإضافة الى طرق قياس البطالة واثارها والنظريات المفسرة لها، اما المبحث الثاني سنتناول فيه بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وكذلك علاقة هذه الدراسات بموضوع المذكرة محل الدراسة.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للبطالة

من خلال مبحثنا هذا للمفاهيم الأساسية للبطالة سنتطرق الى تعريف البطالة وأنواعها وأسبابها ومحدداتها وسنذكر في المطلب الثاني طرق قياس البطالة، وأثارها والنظريات المفسرة لها لأخذ صورة شاملة عن البطالة

المطلب الأول: ماهية البطالة

إن البطالة ظاهرة اقتصادية يصعب تحديد مفهومها تحديدا شاملا ودقيقا، فعلى الرغم من سهولة وعي الناس للعاطلين عن العمل إلا أن محاولة التحديد العلمي والعملية لهذا المفهوم تواجه صعوبات كبيرة

الفرع الأول: تعريف البطالة

هناك عدة تعاريف للبطالة والتي سنذكر منها:

أولا- تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل

يعرف المكتب الدولي للعمل البطالة على أنها "العاطل عن العمل هو ذاك الفرد الذي يكون فوق سن معين بلا عمل وهو قادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد"⁽¹⁾

وكما يمكن تعريفها على أنها ظاهرة تشمل كافة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة "ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:"⁽²⁾

- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر؛
- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا؛
- يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور والتي سنتطرق إليها بالتفصيل كما يلي:

1- النوع الأول "بدون عمل": إن الهدف من معيار "بدون عمل" هو التمييز بين التشغيل والبطالة،

فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان (ولو ساعة واحدة)، أما

¹ - جيمس جوارتي، ريجارد استروب: "الاقتصاد الكلي"، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 202.

² - Bureau international du travail، la normalisation international du travail, (nouvelle série 53 , GENEVE, (1953), pp 48-49.

المعيارين الآخرين لتعريف البطال " متاح للعمل " و " يبحث عن العمل " فيسمحان بالتفرقة بين العاطلين عن العمل والنشطين اقتصاديا من السكان (1)

2- النوع الثاني " متاح للعمل ": يعني هذا المعيار أنه إذا ما عرض عمل على فرد فإنه سيكون مستعدا وقادرا على العمل فورا خلال فترة البحث، حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرة في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان) مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع دراسته، فخلال فترة بحثه هاته هو غير مستعد للعمل وبالتالي غير متاح للعمل، وكذلك يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض، مسؤوليات عائلية) خلال فترة الاستبيان لأنه من الناحية العلمية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقاتهم التي تمنعهم على الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة، بل يقومون بترتيب أمورهم أولا (2)

3- النوع الثالث " يبحث عن عمل ": ينطبق هذا النوع على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل والأصدقاء، كما يشترط هذا النوع توفير البيانات والمعلومات عن سوق العمل للأفراد الراغبين والباحثين عن العمل من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات وهذا للإعلان عن وجود فرص عمل مناسبة تشجعهم على البحث الجدي عليها (3)

ثانيا- تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء:

حسب الديوان الوطني للإحصائيات مصطلح بدون عمل يقصد به بطل ويعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية (4):

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين (15 سنة و 64 سنة)؛

¹ - أفارس شلاي: دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)، مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة (2005-2009)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد كمي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2004-2005) ص3.

² - نفسه.

³ - نفسه.

⁴ - عبد الرزاق جباري: آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال (2001-2012)، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1-، الجزائر، (2014/2015) ص 11.

- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاوّل عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق؛
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

الفرع الثاني: أنواع وأسباب البطالة

سنستطرق في هذا الفرع الى أنواع البطالة ومسبباتها من خلال النقاط التالية:

أولا- أنواع البطالة

يقسم الاقتصاديون والخبراء البطالة حسب العوامل المحيط بها الى الأنواع التالية:

1- البطالة المقنعة: " تعرف البطالة المقنعة على انها الحالة التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل ما يعني وجود فائض في العمالة لا تنتج شيئا تقريبا " بصيغة اخرى هي حالة التحاق " بعض الافراد بوظائف معينة يتقاضون عليها اجورا في حين ان إسهامها في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر والاستغناء عنهم لا يؤثر باي حال على حجم الانتاج" أو بعبارة أخرى يمكن تعريفها انها الحالة التي يوجد فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يفيد وجود عمالة زائدة أي أنها تضيف شيئا إلى الإنتاج، أي إنتاجيتها الحدية معدومة مما يدفع مستوى الأجور نحو الانخفاض ⁽¹⁾

2- البطالة الموسمية: ان بعض القطاعات الاقتصادية تتطلب في مواسم معينة اعداد كبيرة من العمال مثل الزراعة والسياحة والبناء وغيرها عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية.

تعد البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية في مدة زمنية معينة هي بطالة موسمية، فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع السياحة أو الزراعة وكللك بعض المنتجات الموسمية مثل المثلجات، مرحلة من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هله القطاعات وظائفهم مؤقتا، ⁽²⁾

¹ - ساهرة حسين زين الثعلبي، "اختبار أفضل نموذج لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في اقتصاد مملكة البحرين للمدة 1991-2013"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد31، قسم الإحصاء، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2017، ص 7.

² - سامي عبيد محمد، قياس اثر الاختلالات الهيكلية على البطالة في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد26، كلية الإدارة والاقتصاد، حريران، جامعة البصرة، 2015، ص8.

3- البطالة الاختيارية: يقصد بها الحالة التي يترك فيها الشخص عمله بمحض اختياره وإرادته أو إحالة افراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند الاجور السائدة، ويبحثون عن عمل افضل يوفر لهم اجر اعلى مما يتقاضوه⁽¹⁾

4- البطالة المتبقية: في جميع المجتمعات تقريباً، يوجد عنصر يوصف بالبطالة المتبقية وتتألف هذه البطالة من أفراد يصعب او يتعذر استخدامهم بشكل دائم وثابت، انهم يجدون من العسير عليهم أن يتلاءموا أو يتكيفوا مع المستلزمات والمطالب التي توجبها طرق الإنتاج الحديثة، وما يستدعيه العمل المنظم من الدقة و الانضباط في السلوك⁽²⁾

5- بطالة الفقر: هي تلك البطالة الناتجة بسبب النقص في التنمية، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر، وتسود هذه البطالة في الدول القليلة النمو والتي يسودها الركود وضعف التنمية كما ينشأ لدى أفرادها الى اللجوء الى الهجرة الخارجية ولهذا تسمى هذه الدول "دول الإرسال والدول الموظفة لهذه العمالة" دول الاستقبال⁽³⁾

6- البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب تنقلات الأفراد من منطقة إلى أخرى أو من وظيفة إلى أخرى، وكما تنشأ هذه البطالة بسبب النقص في المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل وهي تحدث نتيجة الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم⁽⁴⁾ وتكمن الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي⁽⁵⁾، نقص المهارات والخبرة وصعوبة التكيف الوظيفي الناشئ مع التخصص في العمل والتحديث المستمر في طبيعة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب الى اكتساب مهارات جديدة.

¹ - قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في السودان - دراسة قياسية باستخدام الحدار المركبات الرئيسية للمدة (1981-2015)، - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 100 المجلد 23، جامعة طيبة المملكة العربية السعودية جامعة وادي النيل - السودان، سنة 2017.

² - محمد عزيز، محمد سالم الكعبية، "البطالة مشكلة سياسية اقتصادية"، ط1، دار الكتب الوطنية قاريونس، بنغازي، 1997، ص25.

³ - البشير عبد الكريم، "تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمخبطة منها خلال عقد التسعينات"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد1، الجزائر 2004، ص147.

⁴ - أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص301.

⁵ - بشير الدباغ، عبد الجبار الجرمود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص391.

7- البطالة الهيكلية: هي عبارة عن تعطل في القوى العاملة، الناتج عن حدوث اختلال ما بين العمالة المتاحة في

سوق وهيكل الاقتصاد وتسمى أيضا بالبطالة البنيوية

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة مجموعة من العوامل نذكر منها:⁽¹⁾

- التحولات الاقتصادية الناتجة عن التغيرات في هيكل الاقتصاد كاستشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة، وتعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها⁽²⁾؛
- يتزامن ظهورها مع ظهور الآلة وإحلالها محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال؛
- يحدث هذا النوع من البطالة نتيجة لعدم التوافق الجغرافي، وتركز المصانع والمؤسسات في المناطق الكبرى الشمالية؛

- دخول المرأة والأفراد دون سن العمل إلى سوق العمل؛

- ظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت أغلب نشاطاتها نحو الدول النامية من أجل تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في الدول الصناعية مناصب عملهم وأحالههم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى.

ثانيا- أسباب البطالة :

تعد البطالة من أكبر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العالم اجمع التي أدت بدورها الى التفكير لها عن حلول من كافة المهتمين في جميع المجالات واسبابها كالتالي:⁽³⁾

1- الزيادة السكانية: ان تزايد السكان الغير منظم تنجم عنه اثار سلبية تؤثر عن قطاعات الدولة تأثير

مباشرا وهذه الزيادة مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي التي تنتج عنه مشاكل وخيمة، ان العلاقة بين معدل

النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني وعدم موازنة الاول بالثاني ينتج عنه زيادة مستمرة في الاعداد

¹ - وافي الطيب، بملول لطيفة، مدخلة بعنوان "البطالة في الوطن العربي (أسباب وتحديات)"، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 2004، ص 04.

² - البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 152.

³ - إسماعيل بن علاق، "اثار الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر للفترة ما بين (2000-2014)"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص 55.

العاطلين عن العمل كما ان ارتفاع عدد السكان دون القدرة عن استثمارها في عملية الانتاج يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة⁽¹⁾

2-زيادة معدلات الهجرة الداخلية الى المدينة: (النزوح الريفي) هذه المعدلات المرتفعة تتسبب في التزايد الغير مخطط في تيارات الهجرة المكثفة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية وبذلك تفاقم مشكلة البطالة الحضرية خاصة هذه البطالة تؤدي الى زيادة معدل الباحثين عن العمل وبالتالي عدم توفر الخدمات في المحافظات الريفية ادى الى ارتفاع الهجرة منها كما تتسبب في حجم البطالة في الحضر⁽²⁾

3-خروج المرأة الى العمل: ان خروج المرأة الى العمل من بين العوامل التي تسبب التفاقم في البطالة فالحديث عن حرية المرأة ومساواتها بينها وبين الرجل ويروز ظاهرة المرأة المعينة وكون المرأة تتولى الانفاق عن اسرتها من ما ادى الى خروجها الى سوق العمل واصبحت تتنافس الرجل في الحصول عن وظيفة فان كان النمو السكاني متسارع وعدم تمكن جهود التنمية وتوفير فرص عمل للمنظمين الجدد لقوة العمل والهجرة الجمعية الداخلية والخارجية قد ادت جميعها الى رفع البطالة وان ايضا خروج المرأة ودخولها الى مجالات العمل ادى الى تزايد المشكلة تفاقم⁽³⁾

4- تفشي الفساد في الاجهزة ومؤسسات الدولة: من اخطر المشكلات التي تواجهها الدولة وخاصة الدول النامية هو الفساد في مؤسساتها وفي النشاط الاقتصادي وهو ما ينجم عنه اثار سيئة فالفساد هناك يمس جوانب عديدة كتهب الاموال وموارد الدولة كذا عدم توزيع العادل للثروة، وكما يمس ايضا فساد القرارات وعدم وضع السياسات الصحيحة والمنهجية التي تخدم وتتماشى مع واقع الدولة وذلك لتعالج قضايا كبيرة منها البطالة⁽⁴⁾

الفرع الثالث: محددات البطالة

هناك عدة محددات اقتصادية للبطالة يتم التطرق في هذه الفقرة الى تحديد بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في ظاهرة البطالة والمتمثلة فيما يلي:

¹ - اسماعيل بن علاق، مرجع سبق ذكره، ص55.

² - نفسه، ص56.

³ - الجمل أحمد محمد عبد العظيم، "البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام"، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2007، ص41.

⁴ - نفسه، ص46.

أولاً- حجم النفقات العمومية: يعتبر الانفاق العام - مالية الدولة - أحد العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، فالإنفاق العام هو الأداة الرئيسية للدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن كفاءة تخصيصه يعكس أثر إيجابيا نحو توفير الموارد اللازمة للنمو الاقتصادي، ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق سياسة الأنفاق، حفز النمو الاقتصادي وخلق مناصب جديدة⁽¹⁾

ثانيا- الناتج المحلي الإجمالي: يعرف بأنه جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال مدة زمنية معينة، فكلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفع معدله أدى وفقا لمنطق النظرية الاقتصادية الى زيادة مستوى التشغيل وخلق مزيد من فرص العمل الجديدة، مما يترتب عليه انخفاض في معدل البطالة، ويتحقق في ظروف الرواج والانتعاش الاقتصادي، أي تكون العلاقة عكسية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة⁽²⁾

ثالثا- سعر الفائدة الحقيقي: يستخدم بديلا عن نمو مخزون راس المال فزيادته تؤدي الى تخفيض معدل البطالة مما يؤدي ازدياد حجم الإنتاج وازدياد حجم الطلب الكلي وهذا يؤدي الى زيادة عرض العمل بسبب تحسن الأجور⁽³⁾

رابعا- معدل التضخم: هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وفقا للمنطق التقليدي ومنحنى فليبس، حيث انه في ظروف الرواج الاقتصادي يزداد الطلب على العمل، ويرتفع مستوى التشغيل، ومن ثم يقل معدل البطالة، ويحدث العكس في حالات الركود، غير ان الفكر الاقتصادي الحديث قدم ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي، حيث يزداد كل من حجم ومعدل البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم، لذا فانه يمكن القول ان العلاقة بين كل من معدل التضخم ومعدل البطالة غير واضحة الاتجاه⁽⁴⁾

¹ - سليم عقون، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص تقنيات كمية (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص ص133-139.

² - ساهرة حسين زين الثعلبي، "اختبار أفضل نموذج لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في اقتصاد مملكة البحرين للمدة 1991-2013"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 31، جامعة البصرة، قسم الإحصاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2017، ص 13.

³ - نفسه، ص 13، 14.

⁴ - نفسه.

خامسا- الاستثمار الأجنبي المباشر: وهو عبارة عن راس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من راس المال طويل الاجل وقصير الاجل في الدول المعنية من المستثمرين الأجانب، وتكون العلاقة عكسية بين حجم الاستثمار ومعدل البطالة⁽¹⁾

المطلب الثاني: طرق قياس البطالة وأثارها

إن التعرف على ظاهرة البطالة يتطلب بالضرورة قياسها وبالتالي سنتطرق في هذا المطلب الى طرق قياس البطالة والاثار الناجمة عليها

الفرع الأول: المقياس الرسمي للبطالة

أولا- قياس البطالة: يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية، وتقيم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها وعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل الى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:⁽²⁾

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100^*$$

- الفئة النشطة: تحتوي على الأفراد الذين هم في سن العمل والقادرين على العمل والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذن العناصر التي تتضمنها الفئة النشطة هي:⁽³⁾

أ- العاملون (*population occupée*): هم الأفراد الذين يعملون مقابل أجر عند الغير، أو في مؤسسة خاصة، أو الذين يعملون طول الوقت أو لبعض الوقت

ب- العاطلون (*chômeurs*): هم الأفراد القادرون على العمل ويبحثون عنه ولكن ليس لديهم وظيفة وهناك عناصر تستبعد من القوة العاملة والتي سنذكرها كما يلي:

• الأفراد دون سن معينة: تختلف هذه السن من دولة إلى أخرى فمثلا في الجزائر يستبعد الأطفال دون الخامسة

عشر

¹ - ساهرة حسين زين الثعلبي، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

² - يوسفات علي، "البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات في الجزائر جامعة المسيلة، المسيلة في 15-16 نوفمبر 2011.

³ - عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997، ص 310-312.

- ١ لأفراد فوق سن معينة: هي سن التقاعد وغالبا ما تكون 60 أو 65 سنة
- الأفراد من فئات معينة: التي هي غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة كالمرضى وطلبة المدارس
- الأفراد الذين لا ينافسون غيرهم في مجال العمل: كربات البيوت مثلا فهم لا يطالبون المجتمع بوظائف

يتم قياس معدل البطالة في البلدان المتقدمة عن طريق المعلومات الإحصائية التي يقوم بها مختلف مكاتب إحصاءات العمل، ونظرا لصعوبة سؤال كل فرد، يتم القيام بأخذ عينة من العائلات وتحليلها. مثلا: يقوم مكتب إحصاءات في الولايات المتحدة الأمريكية باستبيان عينة من العائلات تتوزع على مختلف المناطق، حيث توجه أسئلة مباشرة لكل فرد يزيد سنه عن 16 سنة (ما عدا الأفراد الموجودين في المستشفيات والسجون) وعند الإجابة يصنف الجيب في إحدى الفئات التالية: ⁽¹⁾

أ- فئة "يعمل": تضم كل من لهم عمل خلال الأسبوع في الوقت الذي يتم فيه الاستبيان، ويسجل أيضا من يعملون جزئيا حتى لو عملوا ساعة واحدة في الأسبوع .

ب- فئة "لا يعمل": تضم كل الذين يبحثون عن عمل ومستعدون له في أي وقت وكذلك الذين سرحوا من عملهم بشكل مؤقت وينتظرون العودة للعمل والذين ينتظرون إلحاقهم في وظيفة جديدة خلال أربعة أسابيع.

ج - فئة "خارج قوة العمل": تضم كل شخص لا تنطبق عليه شروط الفئة الأولى والثانية يعد من الفئة الثالثة مثل، المتقاعدين، الطلبة في الثانوي والجامعي، ربات البيوت

لكن ليس من السهل دائما قبول صحة معدل البطالة، وهذا بسبب عدم وجود وسيلة للتأكد تماما من صحة ما يقول بعض المتعطلين بالإضافة إلى وجود أفراد يصنفون ضمن قائمة البطالين وهم غير جادين في البحث عن فرص العمل لوجود نظام الضمان الاجتماعي.

أما بالنسبة للدول النامية نجد أن عملية قياس البطالة أكثر صعوبة لعدم توفر البيانات لدى الجهات الرسمية، والتي يستدل منها إلى حجم البطالة، وذلك لعدم وجود إعانات تحفز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانية يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى ⁽²⁾

¹ - عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 310-312.

² - نفسه.

الفرع الثاني: المقياس العلمي للبطالة

وفقا لهذا المقياس، فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة، يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل او بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها

يتم حساب معدل البطالة كما يلي:

معدل البطالة = $1 - \frac{\text{إنتاجية متوسطة فعلية/إنتاجية متوسطة محتملة}}{\text{إنتاجية متوسطة محتملة}}$

وتعرف الإنتاجية المتوسطة المحتملة على أنها أعلى متوسط للإنتاجية في ما بين قطاعات المجتمع⁽¹⁾

الفرع الثالث: آثار البطالة

إن للبطالة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لا يمكن إهمالها فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي.⁽²⁾

أولاً- الآثار الاقتصادية:

يمكن توضيح بعض الآثار الاقتصادية كما يلي:

- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج⁽³⁾؛
- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لان الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك انتاجا لدى أفراد والإنتاج مرتبط بالعمل تكلفة إعالة العاطلين وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل⁽⁴⁾؛

¹- علي عبد الوهاب نجما، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص14.

²- زكريا سعد الدين الاسدي، "البطالة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية-اسس المواجهة-"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص ص39، 40

³- مدحت القرشي، "اقتصاديات العمل"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص200، 201 .

⁴- نفسه.

- خسارة الإنفاق على التعليم حيث ان التعليم الذي أنفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي اثناء فترة التعطل عن العمل⁽¹⁾؛

- انخفاض حجم الإيرادات للدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجمة عن البطالة⁽²⁾

ثانيا- الآثار الاجتماعية :

هناك العديد من الآثار الاجتماعية من جراء هذه الظاهرة ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

- البطالة قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم فوق البطالة نفسه ربما يقود بعض الأشخاص لارتكاب الجرائم⁽³⁾؛

- البطالة تؤدي الى نشوء إحباط نفسي سيئ لدى العاطل وتخلق لديه جو نفسيا مضطربا⁽⁴⁾؛

- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على اشباع الحاجات الأساسية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء⁽⁵⁾؛

- تأخير سن الزواج الى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك آثار سيئة على الاناث والذكور⁽⁶⁾

ثالثا- الآثار السياسية:

ان للبطالة اثار سياسية لا يمكن اهمالها كما انها تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي كما تؤدي تداعيات البطالة نتيجة الى تأثير الوضع السياسي والأمني العام الى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث ان انتشار البطالة يؤدي الى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة.

يمكن توضيح بعض الآثار السياسية كما يلي:

¹ - أسامة السيد عبد السميع، "مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية"، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص53.

² - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 202.

³ - إبراهيم طلعت، "البطالة والجريمة"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص143.

⁴ - أسامة السيد عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص 47.

⁵ - غرزي سليمة، "دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص32

⁶ - سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص14

-تؤدي الى التطرف والإرهاب⁽¹⁾؛

-تؤدي بالشخص العاطل الى ارتكاب جريمة التجسس ضد بلده لحساب دولة العدو؛

-تؤدي البطالة الى الهجرة الخارجية للبحث عن عمل⁽²⁾؛

-اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها⁽³⁾

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة

تطرق العديد من الاقتصاديين من مختلف المدارس الاقتصادية إلى البطالة بإعطائها تحليل ومفهوم مختلف وتبعاً لنظرتهم، سوف نحاول من خلال هذا العنصر عرض تفاسير عند مختلف الاقتصاديين وعبر مختلف المدارس

الفرع الاول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

لقد عالج الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه ومذاهبه ظاهرة البطالة كلا حسب وجهة نظره وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على اهم الافكار التي جاءت بها كل مدرسة

أولاً- المدرسة الكلاسيكية

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات اهمها سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الاسواق ومرونة الاجور والاسعار وسيادة الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج بما فيه عنصر العمل وان قوى السوق هي التي تحدد العرض والطلب استجابة للتغيرات التي تطرأ على الاجور الحقيقية وكان يؤمنون بمفهوم الدولة الحارسة التي استندت في فلسفتها الحرية الاقتصادية اي حرية التجارة وحرية مزاوله كل نشاط اقتصادي وان التقلبات الاقتصادية ظاهرة مؤقتة⁽⁴⁾

ان الية السوق اذا عملت بحرية بدون التدخل الحكومي فهي كفيلة بمعالجة هذه التقلبات ايماناً منهم بالدافع الفردي وبشروع الخاص وقدرتهم في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفاهة المجتمع وقد جسدا العالم الاقتصادي الفرنسي باتيست ساي موقف المدرسة الكلاسيكية من ظاهرة البطالة عبر قانونه المعروف بقانون ساي (ينص على ان

¹ - خباية عبد الله، خباية صهيب، مدخلة بعنوان "الاستراتيجية التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة"، ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص7.

² - أسامة السيد عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص56.

³ - سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص15.

⁴ - سالم توفيق النحفي، " اساسيات علم الاقتصاد"، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 227 .

العرض يخلق الطلب المساوي له) ومن ثمة فان عرض قوة العمل لابد ان يقابله بطلب مساوي له وفق للتوازن في السوق التنافسي⁽¹⁾

لذا فان انصار هذه النظرية كانوا يأمنون بان موارد المجتمع سوف تستقل بكفاية عالية في ضل الحرية الاقتصادية المطلقة، وان الية الاقتصاد الحر كفيلة بتحقيق عمالة بكل الافراد الذين يرغبون في العمل بمستوى الحر السائد اي بمعنى حجم الدخول في المجتمع تتناسب مع حجم الطلب على السلع والخدمات هذا من جانب ومقدار الدخول تمثل مقدار الانفاق على السلع والخدمات المعروضة في السوق من جانب اخر لذلك فان اصحاب الدخول يملكون المقادير النقدية لاقتناء السلع والخدمات بالأسعار السائدة في السوق وبناء على ذلك لا يمكن تصور وجود بطالة بسبب ضيق السوق او بسبب نقص القوة الشرائية، وعليه فان المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة اجبارية وان وجدت البطالة⁽²⁾

ثانيا- النظرية النيوكلاسيكية

يرتكز التحليل النيوكلاسيكية على فكرة الحرية الاقتصادية وكذلك سيادة ظروف التشغيل الكامل، بناء على ما جاء به قانون "ساي" للأسواق الذي يقوم على أن "كل عرض سلعي يخلق طلبا مساويا له"⁽³⁾، وبتطبيق هذه الفكرة في سوق العمل نجد أن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي وبالتالي زيادة وارتفاع الكمية المطلوبة من العمل فتغطي بذلك البطالة ويحدث التوازن ويحقق التشغيل الكامل

فالتوازن العام في سوق الشغل والسلع والخدمات هو الصيغة التعريفية للنظرية النيوكلاسيكية للبطالة والتي تعتمد على جملة من الفرضيات أهمها:⁽⁴⁾

- مرونة حركة الأسعار في السوق التي تعدل أليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج؛
- سوق العمل في حالة منافسة تامة مع الحرية لانتقال اليد العاملة داخل وخارج السوق؛
- تجانس عنصر العمل وهذا يعني أن عرض العمل يكون متساويا بين الأفراد؛

¹ - سالم توفيق النجفي، مرجع سبق ذكره، ص228

² - إبراهيم مشروب، "مبادئ ومدارس وأنظمة الاقتصاد القياسي"، ط1، دار المنهل، راس النبع، بيروت، 2000، ص56

³ - محمد يعقوبي، عنتر يوتبارة، "تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)"، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، 'قسم العلوم التجارية'، جامعة مسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص6.

⁴ - إسماعيل بن علاق، مرجع سبق ذكره، ص68.

- حجم اليد العاملة مرتبط بعرض العمل والطلب عليه في السوق أي أن الطلب وعرض العمل

مرتبطان بالأجر الحقيقي

أما حدوث البطالة يرجع أساسا إلى:

- ارتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل؛

- المساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الحقيقي من خلال تحديد الأجر الأسمى

ولهذا فان العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية، وكل بطالة عند هذا الأجر هي إرادية، فوجود البطالة في هذا الفكر ينطبق على البطالة الاختيارية، إذا لا مجال لحدوث بطالة إجبارية فكل فرد ارغب في العمل عند مستويات الأجور التوازني يمكنه الحصول على وظيفة، لهذا يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد⁽¹⁾

ثالثا- النظرية الكينزية

ظهرت النظرية الكينزية الى الوجود في مرحلة تعد من اصعب المراحل للنظام الرأسمالي وهي مرحلة الكساد التي وقعت خلال المدة الفترة (1929-1933) وما نتج عنه من ظاهرة تكدس في الانتاج وارتفاع نسبة البطالة وعزز النظام التلقائي الذي نادى به الكلاسيك والعودة الى مرحلة الانتعاش فكانت النتيجة ظهور النظرية الكينزية في استخدام الفائدة والنقود فكانت المشكلة الاساسية التي قام كينز بدرستها وتحليل ابعادها هي كيفية انقاذ النظام الرأسمالي من مشكلة البطالة والانهيار وتكييفه لمواجهة الازمات الحادة عن طريق تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية واستخدام وسائل معينة السياسة النقدية والمالية من اجل توجيه الاستثمار لضمان استمرار الفعاليات الاقتصادية، لقد ركز كينز في معالجة الازمة الكساد الكبيرة على جانب الطلب الكلي، كونه يحدد العرض الكلي عكس النظرية الكلاسيكية التي اعتمدت قانون ساي العرض يخلق الطلب الخاص به، و اشار كينز الى ان الوصول الى المستوى التوازني في سوق العمل يحصل عندما يتساوى عرض العمل مع طلب العمل، عند اي مستوى دون الاستخدام الكامل، اي بمعنى بطالة اجبارية ضمنا، اي ليست بالضرورة لهذا الوضع الذي لا يعني مطلق تحقق حالة الاستخدام الكامل وانما دون ذلك، وهذا يعني ان اقتصاد السوق يعاني من نقصين اساسين لا يمكن معالجتهما تلقائيا وهما:⁽²⁾

¹ - إسماعيل بن علاق، مرجع سبق ذكره ص 68

² - بن عاشور ليلي، "محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين"، رسالة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص 9

- احتمال وقوع هذا الاقتصاد في فترة كساد متواصلة ومزمنة كما حدث في الثلاثينات في القرن العشرين؛
- ان هذا الاقتصاد غير مستقر بطبيعته ولذى الاستخدام الكامل هي حالة نادرة اذا ما تحققت فانها لا تدوم لمدة طويلة وسرعان ما يعود الاقتصاد الى مستوى انتاج يقل عن مستوى الاستخدام الكامل نتيجة لتغيرات الحاصلة في الاسواق وانتقالها من حالة توازن الى حالة توازن أخرى، اي ان التقلبات الاقتصادية هي سمة دائمة للاقتصاد السوق ما (1)

رابعاً- النظرية المركسية

يرى ماركس ان قيمة السلعة تحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها حيث يرى ان لكل سلعة قيمتين استعمالية وتبادلية وهو ما ينطبق عن العمل كالسلعة ويتحدد الاجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لاستعمال الطبقة العاملة وتحديد قوة عملها كما يرى ان وجود عدد من العاطلين يمنع من ارتفاع الاجور عن الحد الادنى الكافي للبقاء فالحرك الاساسي لهيكل سوق العمل وفق النظرية المركزية هو حجم الاستثمارات فزيادتها يزداد الطلب عن العمل وينقص عن البطالة والعكس الصحيح اي ان البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمار (2)

الفرع الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة:

سنتطرق في هذا الفرع على النظريات التالية :

أولاً- نظرية تجزئة سوق العمل:

تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى وتفترض هذه النظرية أن سوق العمل ينقسم إلى سوقين هما: سوق رئيسي وآخر ثانوي، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين (3):

¹ - عبد الوهاب الأمين، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، ط1، دار مكتب الحامد، عمان، 2002، ص158.

² - عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمان بن طحين، "دراسات قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر 1970-2008"، مجلة الباحث، العدد10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص176.

³ - علي عبد الوهاب نجما، مرجع سبق ذكره، ص49.

1- السوق الرئيسي: تتكون من مجموع الوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم والتي تستخدم فنون إنتاجية وتكنولوجيا كثيفة رأس المال الحديث وبالتالي فإن العاملين فيها لابد أن يتمتعوا بقدر عال من المهارات المكتسبة سواء عن طريق التأهيل أو التدريب ولو نسبيا وبحكم كبر حجم هذه المنشآت وسيطرتها على أسواق السلع فهي تتمتع بقدر عال من الاستقرار والربحية عن طريق الممارسة ومن ثم استقرار أحوال العاملين فيها

2- أما السوق الثانوية : تتكون من وحدات إنتاجية صغيرة الحجم أو تكون وحدات كبيرة لكن أدوات الإنتاج المستخدمة بدائية وتستخدم عمالة كثيفة بمهارات متدنية، منتجات هذه السوق قليلة الربحية وتعجز عن المنافسة وتكون عرضة سهلة للتقلبات والاختلالات الاقتصادية وبالتالي فهي لا تتمتع بقدر كافي ومأمون من الاستقرار الذي ينعكس بدوره على استقرار العاملين فتبرز طاهرة البطالة بين أفرادها بشكل كبير، وترجع أسباب تجزئة السوق إلى أسباب تاريخية تعزي إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار، أو إلى التغيرات التقنية

ثانيا- نظرية البحث عن العمل:

ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال Pevry, Hall, Gordon, Phelps، استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات، مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها ولو نسبي، كذلك محاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح وعليه يمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية:⁽¹⁾

- أن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛
- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه عالياً؛
- الأفراد العاطلين هم أوفر حظاً في الحصول على المعلومات من خلال حركتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثماراً؛
- أن هناك حداً أدنى للأجور، لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه، يسمى "بالأجر الاحتياطي" أو "أجر القبول"، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما يكون

¹ - سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص 27

الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع

ثالثا- نظرية اختلال سوق العمل

تقوم هذه النظرية على رفض الفروض الأساسية للنموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل الخاص باستجابة الأجور والأسعار للنمو الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب، وقدم بديل والمتمثل في جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير الناتج عن عجزها لتحقيق التوازن، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال والتي تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه مما يؤدي إلى ظهور البطالة الإجبارية، كما أن هذه النظرية لا تربط وقوع البطالة نتيجة اختلال سوق العمل فقط بل هي محصلة متزامنة لاختلال العرض والطلب في السوق، وسوق العمل يعتبر البطالة آلية من آليات التوازن الكمي بين عرض العمل والطلب عليه الملاحظ أن ما يميز هذه النظرية هو استخدامها لنفس الإطار التحليلي للبطالة في كل من النظرية الكينزية والكلاسيكية، أي أن هذه النظرية ترى أن البطالة غير الاحتكاكية ترجع في البلدان الصناعية المتقدمة إلى انخفاض مستوى الإنتاج، ولكن هذا الأخير قد يكون ناتجا عن انخفاض معدل ربحية الاستثمارات حسب النظرية الكلاسيكية أو لعدم وجود قدر كافي من الطلب الكلي حسب النظرية الكينزية غير أنه يؤخذ على هذه النظرية اقتصر تحليلها على الفترات القصيرة الأجل وإهمالها دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عبر الفترات الطويلة، مما يعني وجود بطالة كلاسيكية أو كينزية، كما أن تحليلها قائم على أساس تجانس عنصر العمل ووجود سوق واحدة للسلع، غير أن الواقع يبين أن هناك العديد من عناصر العمل، كما أن هناك العديد من أنواع السلع، ما يعني تزامن النوعين من البطالة، أي استحالة مواجهتها⁽¹⁾.

¹ - رقية خياري، "السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر البطالة)"، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في

العلوم الاجتماعية (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-

2014، ص 219.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لموضوع البحث:

لقد تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية للبطالة من عديد الباحثين وتوصلوا من خلالها الى عدة نتائج ونماذج والتي نذكر اهمها في هذا المبحث

المطلب الأول: الدراسات العربية

بالإضافة الى العديد من الدراسات الموثقة في المجلات العلمية والكتب تم الاطلاع على الكثير من الدراسات الجامعية والأبحاث التي ناقشت موضوع البطالة والتي نذكر منها ما يلي:

1. دراسة سليم عقون، "بعنوان قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر -دراسة قياسية تحليلية -، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، تخصص: تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.

كانت إشكالية هذه الدراسة المتمثلة في مدى تأثير البطالة بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر بحيث سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة اثر اهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة والوقوف على آفاق سياسة الجزائر في الحد من البطالة، ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة في الجزائر، ومحاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة وتطبيقه في الجزائر حيث قام باستخدام برنامج (EXCEL،EVIEWS) لتقدير واستخراج النتائج واجراء الاختبارات اللازمة كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي ، وقد توصل من خلال دراسته إلى أن معدلات البطالة تتأثر بشكل كبير بالنمو الديمغرافي و الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1985- 2000) اما خلال الفترة (2000 - 2007) فقد كان المتغير الأكثر تأثيرا عن معدل البطالة هو أسعار النفط.

2. دراسة دادن عبد الغني بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008)، مجلة الباحث - العدد 2012/10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، 2012.

تناول الباحث في هذا المقال مشكلة البطالة في الجزائر وذلك من المنظور الاقتصادي والقياسي حيث قام من خلال دراسته على تقدير نموذج يربط متغير البطالة مع باقي محدداتها كما هدفت دراسته الى تحديد اهم محددات البطالة بغرض الإجابة على الإشكالية التالية:

في ظل الظروف الراهنة للاقتصاد الجزائري وبناء على المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، كيف يمكن تقدير نموذج قياسي للبطالة؟

اعتمد الباحث على النظرية الاقتصادية بالإضافة الى متغيرات واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وقد توصلت دراسته الى وجود فوارق كبيرة بين المقاربة النظرية والتطبيقية، ذلك ان منطري الفكر الاقتصادي حاولوا تفسير وإعطاء حلول لمشكلة البطالة على فترات مختلفة تعددت بتعدد الوقائع الاقتصادية، وخلصت دراسته الى تقدير معدلات البطالة في الجزائر عن طريق اشعة الانحدار الذاتي ومن خلال النموذج يمكن القول ان الاستثمار هو المؤثر الأول المباشر على معدلات البطالة في الجزائر ذلك أي ان استثمار يتطلب من السوق ايدي عاملة مما يعني تخفيض معدلات البطالة الى مستويات مقبولة .

3. دراسة نبيل مهدي، عيسى محمد مهدي، بعنوان " البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (1999 _ 2010)"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد2، المجلد16، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2014.

يدرس هذا البحث العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في العراق وقد جعل البطالة متغير تابع و النمو الاقتصادي متغير مستقل، حيث تكمن أهمية هذه الدراسة من العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي وهي مشكلة البطالة التي تظهر نتيجة لانخفاض درجة الاستخدام وبالتالي انخفاض الطاقة الإنتاجية مما يعكس على النمو الاقتصادي ، استخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي VAR لقياس العلاقة بين معدلات البطالة و النمو الاقتصادي مما يدعم اختبار السببية بطريقة Grange و نموذج تصحيح الخطأ حيث اعتمد على أسلوب المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي في تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة والتحليل الكمي القياسي لقياس اختبار العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة وقد تم استخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة للمدة (1990-2010) ، وكانت النتيجة وجود علاقة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي حيث بارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 100% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة العام بمقدار % (10 -3) بعد سنة، أي وجود تأثير من النمو الاقتصادي إلى البطالة.

4. دراسة عبد الرزاق جباري، بعنوان اثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال (2001-2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1-، (2014/2015).

لقد كان اختيار الباحث لهذه الدراسة يعود بدرجة كبيرة الى جانبين مهمين، أحدهما شخصي بحكم المنصب الذي تشغله حاليا كأحد إطارات الوكالة الوطنية لدم وتشغيل الشباب، اين كان موضوع البطالة والتشغيل هو الهاجس اليومي الذي عايشناه بمختلف إيجابياته وسلبياته وباعتبارهما مؤشرين في تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم اتضح للباحث بطرح إشكالية على النحو التالي:

ماهي اثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر؟

هدفت هذه الدراسة الى مجموعة من الأهداف كالعرف على مختلف الحلول العملية لظاهرة التشغيل والبطالة وكيفية تأثير اليات وبرامج سياسات التشغيل التي تسطرها الدولة على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي ومختلف الجداول والاحصائيات كما اعتمد على معدل البطالة كأحد مؤشرات للحكم على مدى نجاح او فشل سياسة التشغيل في الجزائر، حيث توصلت دراسته الى مجموعة من النتائج متمثلة في ان معدلات البطالة بحجم النمو السكاني الذي بلغ متوسطه (1.77%) خلال فترة الدراسة ووجود العلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التشغيل التام على العموم، وهو ما يعكس إمكانية انخفاض معدلات البطالة مستقبلا ان كان للاقتصاد الوطني القدرة على خلق مناصب شغل وان البطالة في الجزائر لا تزال تمس شريحة الشباب، وبصفة غالبية الفئة العمرية (16-24) حيث عرفت ارتفاع ملحوظ في السنوات الأخيرة، اين ارتفعت من 21.5% سنة 2010 لتصل الى 22.4% سنة 2011، ثم 27.4% خلال سنة 2012 وان سياسة التشغيل في الجزائر لازالت عاجزة عن التوفيق بين مخرجات التعليم والتكوين ومتطلبات سوق الشغل.

5. دراسة زاهد قاسم بدن وسامي عبيد محمد، بعنوان قياس أثر الاختلالات الهيكلية على البطالة في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة الاقتصاد الخليجي العدد 26 جوان 2015، جامعة البصرة، جوان 2015.

تعد البطالة من أخطر المشاكل التي تواجه معظم الاقتصادات في الدول المتقدمة والنامية، فالاقتصاد العراقي واحد من الاقتصادات التي تعاني من مشكلة البطالة لأسباب مختلفة وفي مقدمتها الاختلالات الهيكلية المتمثلة باختلال (الهيكل الإنتاجي، هيكل التجارة الخارجية، سوق العمل).

تطرق الباحثان من خلال دراستهم الى معرفة الأسباب الحقيقية لحدوث مشكل البطالة في الاقتصاد العراقي و بيان المتغيرات الرئيسة المؤثرة في ظاهرة البطالة في العراق وقياس أثرها خلال فترة الدراسة، والخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه المشكلة ، كما اعتمدوا من خلال دراستهم على المنهج الاستنباطي حيث بدؤوا من الفرضية التي قامت عليها دراستهم ، وتطبيق بعض الاختبارات الإحصائية التي تساعد في معرفة المشكلة واستخدموا نموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء الزمني (ARDL)، واختتمت دراستهم بمجموعة من الاستنتاجات والتي تمثلت في ان البطالة تحدث بسبب الاختلال في التوزيع الاستثماري الموجه لقطاع النفط الخام الذي يعتمد على التكنولوجيا كثيفة راس المال و ان النظام التعليمي في شكله الحالي لا يزود الافراد بالمهارات المطلوبة التي تتناسب والوظائف الموجودة، ومن ثم تزداد الفجوة بين المتعلمين والعاملين وان أسهم الانفتاح الاقتصادي الكبير على العالم الخارجي بإغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المستوردة وبأسعار مدعومة من الدول المصدرة وان اختلال هيكل التجارة الخارجية باعتبار ان الاستيرادات متنوعة استهلاكية و انتاجية واستثمارية في حين ان هيكل الصادرات يقتصر على سلعة واحدة من المواد الأولية غير المصنعة وان معاملات المتغيرات للنموذج القياسي لدالة البطالة تؤكد ان الاقتصاد يعاني اختلالات هيكلية في بنيانه الاقتصادي وعلاقاته بالعالم الخارجي، فضلا عن الاختلال في سوق العمل، وانخفاض مستوى التقدم التكنولوجي الذي لا يؤثر في البطالة ولم يكن متغير معنويا فيها.

6. دراسة حسن عطا الرضيع وسمير أبو مدللة، بعنوان واقع البطالة وتداعياتها في قطاع غزة وسبل علاجها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة الأراضي الفلسطينية في الفترة من 6-8 أكتوبر 2015.

تناولت هذه الدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في قطاع غزة واستمدت الدراسة أهميتها من خلال راهنتيها ومواكبتها للواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني حيث اعتبرت البطالة المشكلة الأكثر تأثير التي يعانيها الاقتصاد الفلسطيني وعليه يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

ماهي أسباب البطالة وتداعياتها في قطاع غزة وسبل علاجها في ظل الوقت الراهن؟

كما برزت أهمية هذه الدراسة في ضرورة التعرف على العوامل المؤثرة في البطالة في قطاع غزة وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً ومدى الاستفادة من تلك العوامل لحل وعلاج المشكلة المتفاقمة ، كما هدفت الى التعرف على واقع اقتصاد غزة وتحليل اهم مؤشرات الكلية كالبطالة حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحليل الظاهرة وتفسيرها والتطرق الى أسبابها وتداعياتها وتعزيز ذلك باستخدام الجداول والرسوم البيانية ،وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشكلة متأصلة في بنيته وهي البطالة، وأن قانون أوكيون ومنحنى فيلبس لا يلاءم الاقتصاد الفلسطيني، وأن السلطة الفلسطينية ما زالت تعتمد على حد كبير على المساعدات الخارجية وعلى الضرائب وخصوصاً ضريبة القيمة المضافة وهذا رسخ تبعية وريع الاقتصاد الفلسطيني وهشاشته، وأن النمو في الناتج لم يُترجم إلى أرض الواقع ولم يحدث تحسن ملموس في مستويات المعيشة بسبب عدم قدرة النمو على الضغط على معدلات البطالة للانخفاض.

7. دراسة الطاهر جليط، بعنوان دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (1980-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس ديسمبر، جامعة جيجل الجزائر 2016.

تعد البطالة من اهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع اقتصاديات دول العام وخاصة الدول النامية التي تتميز بمعدلات مرتفعة، والجزائر كغيرها من الدول من الدول النامية التي لاتزال تعاني من هذه الظاهرة، وعلى ضوء هذه الدراسة قام الباحث بطرح إشكالية والمتمثلة في ما يلي:

ماهي اهم محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

هدفت هذه الدراسة الى محاولة الكشف عن خصائص ومميزات هذه الظاهرة والكشف عن اهم العوامل المفسرة لها وتقييم مدى فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في التأثير على معدل البطالة وتنبع واقع البطالة في الجزائر وذلك من خلال منظورين أولهما تحليلي اما الثاني عن طريق المعالجة القياسية ،كما اعتمد الباحث من

خلال دراسته على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لمعالجة الظواهر الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني بالإضافة الى المنهج القياسي لاختبار نوع وشدة العلاقة بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة لها حيث خلصت دراسته الى ان معدل النمو الاقتصادي، فالانفاق العام وأسعار البترول هي اهم محددات البطالة وان سياسة الانفاق العام كان الأكثر تأثير على معدل البطالة من السياسة النقدية.

8. دراسة المدرس ساهر حسين زين ثعلبي بعنوان اختبار أفضل نموذج لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة لاقتصاد مملكة البحرين (1991-2013)، مجلة الاقتصاد الخليجي العدد 31/اذار، قسم الاحصاء كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة 2017.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اختيار افضل معادلة لتمثيل بيانات الدراسة ومعرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية في معدلات البطالة في مملكة البحرين كما أعطت هذه الدراسة فكرة واضحة عن اهم المشكلات الاجتماعية المتمثلة في ظاهرة البطالة وقد تم الاعتماد في الجانب النظري على طريقة الانحدار المتعدد فظلا عن استخدام الطرق القياسية والاحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة للوصول الى نتائج محددة وفق معايير علمية وذلك لتحليل وتفسير اهم المتغيرات المؤثرة على معدلات البطالة من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية وتمت الاستعانة برنامج (EViews7) لتقدير واستخراج النتائج واجراء الاختبارات اللازمة، ولقد توصل الى أفضل نموذج لمعدل البطالة الذي كان يحتوي على معدلين تفسيرين وهما معدل التضخم ومعدل نمو مخزون راس المال وهذين الاخيرين كان متغيران مستقلان والبطالة متغير تابع كما ان اشارة معلمات الانحدار متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية للنموذج بحيث تكون المتغيرات التفسيرية لها دلالة إحصائية.

9. صباح فيحان محمود، بعنوان قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2003-2013) دراسة قياسية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2 العدد - 38/2017 جامعة تكريت، 2017.

قام الباحث بدراسة مشكلة البطالة في العراق من خلال دراسة تحليلية قياسية للمدة (2003-2013) حيث اعتبرت البطالة من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع العراقي مما جعل الباحث لمحاولة معرفة اهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على ظاهرة البطالة (معدل التضخم، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي خارج القطاع النفطي، معدل النمو السكاني، الانفاق الاستثماري، الاستثمار المحلي) والأساليب التي تساعد على قياسها والتنبؤ بمسارها كما سعى الى مجموعة من الأهداف والمتمثلة في

محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في العراق ومعرفة أسبابها وبيان اهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليها وبناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على هذه الظاهرة وذلك باتباع واستخدام الطرق الإحصائية والقياسية الضرورية من خلال خطوات النماذج القياسية (التعرف، التقدير، الاختبار، التنبؤ) وكانت نتيجة دراسته بعدم وجود علاقة بين معدل التضخم والبطالة خلال مدة البحث، وارتفاع معدلات البطالة وتنوعها نتيجة لأحداث 2003 وان أكثر متغير يعمل على خفض البطالة هو متغير معدل النمو السكاني وان متغير الاستثمار المحلي يؤثر بشكل كبير من متغير الانفاق الاستثماري الحكومي في خفض معدلات البطالة وان زيادة الاستثمار المحلي بوحدة واحدة سوف يساهم في انخفاض معدل البطالة.

10. دراسة قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد، بعنوان المحددات الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في السودان -دراسة قياسية باستخدام انحدار المركبات الرئيسية للمدة (1981-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد 100 المجلد 23، جامعة طيبة المملكة العربية السعودية، جامعة وادي النيل السودان 2017.

ان قضية البطالة كانت من اهم القضايا التي عانى منها المجتمع السوداني، لذا فان هذه الدراسة سعت الى طرح الإشكالية المتمثلة في معرفة اهم العوامل المؤثرة على معدلات البطالة خلال الفترة (2015-1981)، حيث هدفت هذه الى تحديد وقياس اثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤثرة على معدل البطالة، وقد قام الباحث ببناء نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين البطالة ومحدداتها الاقتصادية والاجتماعية، كما تم استخدام أسلوب انحدار المركبات الموسمية الرئيسية في تقدير العلاقة معاملات النموذج كطريقة بديلة لطريقة المربعات الصغرى وذلك لتفادي مشكلة التعدد الخطي المتوقعة بين متغيرات النموذج، حيث توصلت دراسته الى مجموعة من النتائج التي تتفق مع النظرية الاقتصادية أهمها: وجود العلاقة العكسية بين البطالة والانفاق العمومي والتضخم واجمالي التكوين الرأسمالي، ووجود دلالة طردية بين البطالة والمتغير السوري المتمثل عن اثر الحرب الاهلية، كما توصل الباحث الى نتائج مخالفة الى النظرية الاقتصادية المتمثلة في العلاقة الطردية بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي والعلاقة العكسية بين البطالة والسكان وختمت دراسته بمجموعة من التوصيات كإعادة تقسيم سياسات التعليم لتتنسق مخرجاته مع متطلبات سوق العمل وضرورة العمل على خلق مناخ امن لجذب العديد من الاستثمارات اللازمة التي تؤدي الى خلق فرص عمل.

11. دراسة فوزي شوق، السعدي رحال، بعنوان قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس جوان 2017 جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي الجزائر، 2017.

تطرق الباحث في هذه الدراسة الى معرفة العلاقة الديناميكية والسببية بين متغيرات الاقتصاد الكلي (المجتمع النشط، الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العمومية، التضخم) كون هذه المتغيرات لها اثر كبير على حجم ومعدل البطالة لأي دولة وهل يمكن بناء نموذج يعكس العلاقة التوازنية الطويلة وقصيرة الاجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2015) حيث تكمن أهمية هذه الدراسة على الوقوف على التطور الاحصائي لمعدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة والوقوف على أهمية استخدام تقنية التكامل المشترك وفق منهجية أنجل غرانجر في معرفة العلاقة التوازنية في الاجل الطويل والقصير وهدفت دراسته الى محاولة افادة أصحاب القرار فيما يتعلق بالسياسة الكفيلة للتحكم في معدل البطالة من خلال التعرف على اهم العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه ومعرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي خلال فترة الدراسة.

حيث استعان الباحث بالدراسة القياسية وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج ((EViews8 واستطاع من خلال دراسته الى التوصل الى ان معدل البطالة في الجزائر يتأثر بالمتغيرات التي تحدث في المجتمع النشط والناتج المحلي الإجمالي.

12. دراسة يوسفات على مداخلة، بعنوان "البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر) دراسة قياسية تحليلية) الفترة من (1970-2009) قسم العلوم التجارية، جامعة ادراة.

ان إشكالية هذا الدراسة هي العلاقة الموجودة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر وماهي اتجاهاتها حيث هدفت هذه الدراسة الى الاستكشاف التجريبي القياسي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة والخروج بمجموعة من النتائج المفسرة لهذه العلاقة وقد تم استخدام مصفوفة الارتباط واختبار السببية ومنهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ كما تم الاعتماد على استخدام البيانات السنوية للنتائج المحلي الإجمالي وقد اعتمدت على ادخال اللوغاريتم للنتائج المحلي الإجمالي حتى تتفادى تأثيرات التضخم ومعدلات البطالة للفترة (1970-2009) حيث كانت نتيجة هذه الدراسة وجود علاقة سببية طفيفة وعكسية من

معدلات البطالة إلى النمو الاقتصادي، وعدم وجود علاقة توازنه طويلة أو قصيرة الأجل بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1- Eita and Ashipal:" Determinants of Unemployment in for the Namibia period 1971 to 2007", International Journal of Business and Management,Vol.5,No. 10 School of Business and Economics, University of Johannesburg October 2010.

تبحث هذه الدراسة في أسباب البطالة في ناميبيا خلال الفترة (1971-2007) حيث بنت الدراسة تحليلها على الادبيات السابقة ونماذج الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي للبطالة (مع متغيرات الاقتصاد الكلي) باستخدام اجراء الاقتصاد القياسي Engle-Grangertwo-step كما كشفت النتائج ان هناك علاقة سلبية بين البطالة والتضخم في ناميبيا.

هدفت الدراسة الى التحقق من محددات البطالة في ناميبيا خلال فترة الدراسة و كما استخدمت اختبارات جذر الوحدة ونموذج تصحيح الخطأ، لاختبار أثر مجموعة من المتغيرات تمثلت في معدل التضخم و قياس فجوة الناتج و الاجور الحقيقية و الاستثمار و مقياس الانتاجية و الاتجاه الزمني و تلخصت الدراسة الى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التضخم والبطالة مما يعني انطباق فرضية منحني فليبس في الاقتصاد الناميبي وكما وجدت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين الاستثمار والبطالة بينما استنتجت الدراسة ان هناك علاقة معنوية طردية بين معدل البطالة وكل من الاجر الحقيقي ومقياس فجوة الناتج ، في حين لم يثبت لدى الدراسة وجود اي اثر معنوي لكل متغيري مقياس الانتاجية والاتجاه الزمني.

2-MUHAMMAD SHAHID MAQBOOL, THIR, of MAHMOOD ABDUL SATTAR and M.N.BHALLI "DETERMINANTS OF UNEMPLOYMENT Empirical Evidences from Pakistan", Pakistan Economic and Social Review, Volume 51, No. 2, Department Management Sciences, University of the Punjab, Pakistan (Winter 2013).

ان إشكالية هذه الدراسة متمثلة في محددات البطالة في باكستان خلال الفترة (1976-2012) حيث هدفت الدراسة الى استكشاف وتحديد محددات البطالة في باكستان خلال فترة الدراسة وذلك من خلال دراسة العلاقة التجريبية بين البطالة وكل من (السكان والاستثمار الاجنبي المباشر والتضخم والدين الخارجي) وافترضت الدراسة ان هذه العوامل تمارس تأثير قوي على معدل البطالة في باكستان ولقد قامت الدراسة باستخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL) لاختبار محددات البطالة وكشفت نتائج الدراسة ان المتغيرات الناتج المحلي الاجمالي والسكان والتضخم والاستثمار الاجنبي المباشر تعتبر من المحددات الهامة للبطالة في باكستان على المدى القصير والطويل وخلصت الدراسة الى ان النموذج يتمتع بالاستقرار الهيكلي عند مستوى معنوية 5% لاختبار CUSUM واختبار CUSUMQ.

3-Muhammad Aamir KHAN and Abdul SABOOR and Sarfraz Ahmad MIAN and Aftab ANWAR," Modeling the relationship between GDP And unemployment for Okun's law specific to Pakistan during 1976-2010 ",Theoretical and Applied Economics, Volume XX,No.10, University, Montreal, Canada, Rawalpindi, Pakistan (2013).

سعت هذه الدراسة في معرفة العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبطالة، كما وصفها قانون أوكون، حيث يفترض قانون أوكون وجود علاقة سلبية بين حركات معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. هدفت هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة من خلال قانون اوكن بباكستان خلال الفترة (1976-2010) كما تم استخدام البيانات السنوية للسلاسل الزمنية خلال الفترة 1976 إلى 2010 واختبار جذر الوحدة و يظهر هذا التحليل التجريبي أن ارتفاع البطالة بنسبة مئوية واحدة يرتبط بانخفاض قدره (0.36%) من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وان البطالة تدرج في قانون اوكن في حوالي (-0.36%) ونمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (2.8%) كما ان قانون اوكن يساعد صانعي السياسة على انشاء الأفكار الوظيفية لغرض تحسين مستويات المعيشة في أي بلد. وان العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة تلعب دور أساسيا في التحقيق لصانعي السياسات في توليد أفكار جديد لزيادة معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي.

4-Hasan Alp ÖZEL, PhD And Funda H. SEZGİN And Özgür Unemployment Relationship for G7 Countries Using Panel Regression Analysis" International Journal of Business and Social Science, Vol. 4 No. 6, Faculty Of Economics And Administrative Sciences, Economics Department, University Ağaköy, Biga, Çanakkale, Turkey (June 2013).

تبحث هذه الدراسة في العلاقة ما بين البطالة والنمو الاقتصادي في سبع دول صناعية (ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبريطانيا) حيث تم استخدام نماذج (panel) مع تقسيم فترة الدراسة الى فترتين (2007-2000) و (2008-2011) وعليه توصلت نتائج الدراسة الى وجود اثر معنوي لمعدلات النمو الاقتصادي والإنتاجية قبل الازمة المالية العالمية وغير معنوي بعد الازمة، كما تبين ان خلال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي عرفت معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا في معدلاتها.

5- Christimulia Purnama Trimurti and Yeyen Komalasari:" Determinants of Unemployment: Empirical Evidences from 7 Province in Indonesia" Scientific Research Journal (SCIRJ), Volume 2,Issue 8,2201-2796,Udayana University Dhyana Pura University Bali, Indonesia, August 2014.

ان إشكالية هذه الدراسة متمثلة بفحص العلاقة التجريبية بين البطالة وكل من النمو الاقتصادي والتضخم والحد الأدنى للأجور في سبعة محافظات باندونيسيا خلال الفترة (2004 - 2012) كما واستخدمت الدراسة مصفوفة الارتباطات البسيطة وطريقة المربعات الصغرى، بالإضافة الى برنامج (spss18) لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم والحد الأدنى للأجور والبطالة، وتوصلت الى عدم وجود اثر معنوي للنمو الاقتصادي والحد الأدنى للأجور على معدلات البطالة في حين كان هناك اثر معنوي للتضخم على البطالة واوصت الدراسة بانه ينبغي على حكومة اندونيسيا على خلق فرص عمل جديدة لخفض معدلات البطالة وزيادة الحد الأدنى للأجور في كل المحافظات لضمان رفاهية العمال في اندونيسيا.

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال استعراض ومراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البطالة نلاحظ ان هذه الدراسة تميزت عن الدراسات السابقة في كونها ان مطابقة على الاقتصاد الجزائري واتضح لنا من خلال الدراسات السابقة انها اتجهت نحو مناقشة مشكلات معينة لها علاقة بموضوع الدراسة وكذلك لهذه الدراسة أوجه اختلاف ووجه تشابه مع موضوع الدراسات السابقة سنخلصها في ما يلي:

تتفق هذه الدراسات في أهمية دراسة ظاهرة البطالة كونها من اهم العناصر التي تحدد المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدى بعض الدول حيث هدفت الى إيجاد حل لظاهرة البطالة وكذلك اتفاقها في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت على منهج التحليل الاحصائي والمقارنة والمنهج الوصفي وما يميز الدراسات السابقة على الدراسة الحالية وذلك في كون ان الدراسات السابقة درست موضوع البطالة من عدة نواحي، كما درست موضوع البطالة في مجموعة من الدول وبالرغم من تشابه الموضوع الى ان الاختلاف بين الدراسة الحالية ومختلف الدراسات السابقة ظهر في فترة الدراسة.

خلاصة الفصل:

يعتبر الوقوف على الإطار النظري للبطالة من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية، ونظراً لأهميتها الكبيرة وتأثيرها في اقتصاديات الدول ولما لها من وزن في برامج التنمية نظراً لنتائجها وانعكاساتها السلبية في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة يؤدي بنا إلى التشخيص السليم ومعرفة أسباب ظهورها.

تُعتبر البطالة من أكثر المشاكل العالمية خطورة، وهي مشكلة قديمة وحديثة تحتاج إلى علاج جذري وفعال، حيث أنها تعتبر من أسوأ الأمراض الاقتصادية التي تصيب جميع الدول والمجتمعات ان لم تكن الأسوأ على الإطلاق، وحتى هذه اللحظة لا يوجد تعريف محدد للبطالة يحظى بإجماع شامل حول العالم، وذلك بسبب اختلاف المعايير التي تعتمدها الدول في تحديد طبيعة العاطل عن العمل كالخلاف حول السن القانوني.

وعلى الرغم من أهمية موضوع البطالة في الجزائر وكثرة تناوله من الناحية النظرية والوصفية الا ان الدراسات الكمية القياسية التي تناولت هذا الموضوع قليلة جدا ولا تغطي كافة جوانبه على حد علم الباحث، لهذا جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم مختلف التعريفات التي تفسر ظاهرة البطالة وتحديد بعض المتغيرات التي تؤثر على هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها والاثار المترتبة والنظريات المفسرة لها، ومن خلال الدراسات السابقة التي تعالج نفس الموضوع قمنا بتوضيح النتائج والمناهج التي اتبعها بعض الباحثون في معالجة هذه الظاهرة وإعطاء نظرة أوضح للدراسة.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لمحددات البطالة

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لظاهرة البطالة و في الفصل السابق سنحاول في هذا الفصل تقديم إطار نظري خاص بالاقتصاد القياسي ، الذي أصبح من العلوم البالغة الأهمية في الوقت الحاضر ، باعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية وغيرها من العلوم ، بمنحها تقديرات عددية تقرّبها إلى الواقع لتكون أكثر منطقية فغالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات العملية ، و هذا يمكننا من وضع التنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية ، التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، حيث أن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي و بالتالي فإن استخدام الأسلوب الرياضي يساعدنا في شرح العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية ، لهذا يحاول الاقتصاد العالمي الجمع بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية و الطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية يمكن استخدامها في التنبؤ و التحليل و اتخاذ القرارات .

يعتبر الاقتصاد القياسي مختبر النظرية الاقتصادية، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى بناء نموذج قياسي للمحددات البطالة.

المبحث الاول: مجتمع وعينة الدراسة

المطلب الأول: عينة الدراسة.

تتأثر معدلات البطالة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية منها: معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، الإيرادات النفطية، الاستثمارات الأجنبية.

ولتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات و معدلات البطالة، سنقوم بدراسة متغيرات الدراسة البطالة (المتغير التابع) سبق تعريفه والمتغيرات المستقلة وهي كالتالي:

التضخم: هو الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار ويرافقها تأثير في قيمة النقود المتداولة مما يؤدي الى انخفاض في قيمتها الفعلية.

الاستثمارات الأجنبية: هي استثمارات يقوم بها اشخاص (طبيعيون او معنويون) مقيمون في بلد معين خارج حدود البلد.

الإيرادات النفطية: وهي الإيرادات او العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم.

النمو الاقتصادي: هو مجموعة من الوسائل التي تساعد في زيادة قيمة الدخل بالاعتماد على الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

اعتمد الباحث في جمع المعطيات على مصدرين أساسيين هما:

1-المصادر الثانوية: تمت معالجة هذه الدراسة من خلال الاعتماد على الكتب والمراجع باللغة العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع، والمقالات و الدراسات والأبحاث السابقة التي لها علاقة بالدراسة، والمطالعة في مواقع الانترنت.

2-المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية للدراسة، قمنا بالاعتماد على جمع المعطيات من قاعدة البيانات.

المطلب الثالث: نموذج الدراسة: استخدمنا في هذه الدراسة النموذج التالي:

التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL):

قام كل من (Pesaran(1997)، Shinand and Sun(1998)، Pesaran et Al (2001) بتطوير منهجية (ARDL) وأصبح شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة حيث لا يستلزم في هذا الاختبار أن تكون السلاسل الزمنية قيد الدراسة من نفس الرتبة أي ساكنة في نفس الدرجة سواء في المستوى أو الفروق الأولى أو خليط بينهما ولكن بشرط أن لا تكون السلاسل الزمنية ساكنة في الفروق الثانية⁽¹⁾.

يمتلك نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) عدة خصائص تميزه عن باقي النماذج وهي كالتالي⁽²⁾:

1. لا يتطلب تطبيق اختبار (ARDL) أن تكون السلاسل الزمنية المدروسة ساكنة في نفس الرتبة، علاوة عن إمكانية تقدير الأجل القصير والأجل الطويل في نفس الوقت في معادلة واحدة.
2. يتميز اختبار (ARDL) بإمكانية السماح للمتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات تباطؤ زمني مختلفة وهذا لا يحصل في باقي النماذج القياسية الأخرى.
3. يتمتع اختبار (ARDL) بإمكانية تطبيقه في حال حجم العينة المدروسة صغيرة، كما يساعد على منع حدوث الارتباط الذاتي نتيجة المقدرات الناتجة من هذا الاختبار تكون كفاءة وغير متحيزة.
4. يتميز بالبساطة في تقدير التكامل المشترك للسلاسل الزمنية المدروسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بعد تحديد الحد الأقصى لمدد التباطؤ الزمني المثلى.

يظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) خليط من أنموذجين الإبطاء الموزع (Lag-model) Distributed والانحدار الذاتي (Autoregressive model) عندما يكون هناك وجود حالة من التكيف في المتغير التابع y_t يتأثر بالتغيرات التي تحدث بالمتغير التفسيري x_t وقيم متباطئة لمدة زمنية سابقة (x_{t-r}) ، أي تأثير المتغير التفسيري لا يكون للمدة الزمنية الحالية فقط (t) وإنما خلال مدد زمنية متعددة سابقة $(t-r)$ ، ويأخذ نموذج (ARDL) المعادلة التالية:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_t + \beta_2 x_{t-1} + u_t + \dots \quad (1)$$

1. Duasa J , Determinants of Malaysian Trade Balance : An ARDL Bound Testing Approach , Journal of Economic Cooperation , 28,3,2007.

2. Inuomote S.O and Odeniyi K,C.O. Farayola ,Econometric Estimation of Rice Import Demand in Nigeria (1970-2008) An Application of Autoregressive Distributed Lags (ARDL) Modelling Approach to Cointegration, Continetal J.Agricultural Economics 6(2):1,8,2012.pp:168-175.

والسلوك الديناميكي (الحركي) يمكن التعبير عنه بواسطة القيم السابقة للمتغير التابع y_t وهذا يعني نفس المتغير التابع هو متغير تفسيري ولكن بشكل متباطئ زمنيا لمدة سابقة (y_{t-i}) ويمثل ذلك أنموذج الانحدار الذاتي ويأخذ الصيغة التالية:

$$y_t = \lambda_1 y_{t-1} + \lambda_2 y_{t-2} + \dots + \lambda_p y_{t-p} + u_t \dots (2)$$

وفقا للمعادلة (1) أعلاه أنموذج (ARDL) يحتوي الجانب الأيمن على متغير تفسيري متباطئ زمنيا (x_{t-1}) علاوة عن يحتوي المتغير التابع نفسه على قيم سابقة (y_{t-i}) ، لذلك يأخذ المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$y_t = \alpha + \alpha_1 y_{t-1} + \beta_0 x_t + \beta_1 x_{t-1} + u_t \dots (3)$$

حيث (x, y) تمثل المتغيرات الذي تكون ساكنة في الدرجة صفر أو واحد أو مزيج بينهما. كما يعد اختبار إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات المدروسة باستخدام أنموذج (ARDL) سواء كانت المتغيرات ساكنة من الدرجة الصفر أو من الدرجة واحد أو مزيج بينهما⁽²⁾.

وتبعاً لطريقة اختبار الحدود (Bound Test approach) يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لاختبار F (F-statistic) بواسطة فرضية العدم (H_0) التي تعني عدم إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج عندما تكون قيمة F المحتسبة أقل من القيم الحرجة ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك، وفقاً لما سبق ومن الناحية التطبيقية فإن أنموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود يتم بعد تحديد درجة السكون للمتغيرات المدروسة نقوم بتطبيق المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta m_{t-i} \\ \dots + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 p_{t-1} + \beta_3 m_{t-1} + \varepsilon$$

حيث:

Δ = الفرق الأول لقيم المتغير.

a_0 = الحد الثابت.

r = عدد مدة الإبطاء الزمني المثلى.

a_{1i}, a_{2i}, a_{3i} = المعاملات قصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ = معاملات طويلة الأجل الذي من خلالها معرفة إمكانية وجود تكامل مشترك.

¹.Hassler,U and Jurgen Woltrs, Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration,Working paper,University Berlin,2005.p:22.

².Narayan ,Paresh P. K., Reformulating Critical Values for the Bounds F statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, No. 02,04.from, 2015.

$t =$ الزمن

$\varepsilon t =$ حد الخطأ العشوائي

وفقا للمعادلة أعلاه اذا أصبح أمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة تبعا لاختبار الحدود سوف يقدر العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ كالتالي:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta m_{t-i} + yECT_{t-1} + \varepsilon t \dots (5)$$

حيث (ECT) تمثل حد تصحيح الخطأ يتم إضافته للنموذج أما (y) تمثل نسبة الانحراف التي يتم تصحيحها في المدة (1 - t) إلى المدة (t) وهذا يعني سرعة تصحيح الخطأ للمتغير التابع في الأجل القصير باتجاه قيمتها التوازنية في الأجل الطويل.

المبحث الثاني: تقدير النموذج للدراسة

تتأثر معدلات البطالة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية منها: معدل التضخم، معدل النمو والاقتصادي

الايادات النفطية الاستثمار الأجنبي المباشر، وغيرها من المتغيرات ولتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات ومعدلات البطالة، سنقوم بدراسة تطور معدلات البطالة والذي يمثل المتغير التابع ومن ثمة دراسة تطور المتغيرات المستقلة المتغيرات المفسرة خلال الفترة الممتدة من (1980-2017)، بعد اختيار عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع (معدل البطالة).

ولدراسة محددات البطالة اقترحنا ان نقسم المتغيرات المفسرة الى نموذجين للحصول على أكثر دقة تفسيرية للبطالة والتي كانت كما يلي:

المتغير التابع: ويتمثل في ما يلي

UNM: ويرمز للمتغير الاقتصادي بمعدل البطالة

المتغيرات المفسرة: وتتمثل في:

1- المفسرة للنموذج الاول

Inf: ويرمز للمتغير الاقتصادي بمعدل التضخم.

GOP: ويرمز للمتغير الاقتصادي بمعدل الايرادات النفطية.

2- المفسرة للنموذج الثاني

GDP: ويرمز للمتغير الاقتصادي بمعدل النمو الاقتصادي.

BX: ويرمز للمتغير الاقتصادي الاستثمار الاجنبي المباشر.

المطلب الأول: دراسة النموذج الأول

لدراسة محددات البطالة استعملنا المتغيرات الاقتصادية التالية:

UNM: ويرمز للمتغير الاقتصادي بمعدل البطالة.

GOP: ويرمز للمتغير الاقتصادي بمعدل الإيرادات النفطية.

Inf: ويرمز للمتغير الاقتصادي بمعدل التضخم.

وعند هذا يمكننا تحديد الشكل الرياضي للنموذج الأول:

$$U_{men} = f(Inf, GOP)$$

حيث تكون صيغته على النحو التالي:

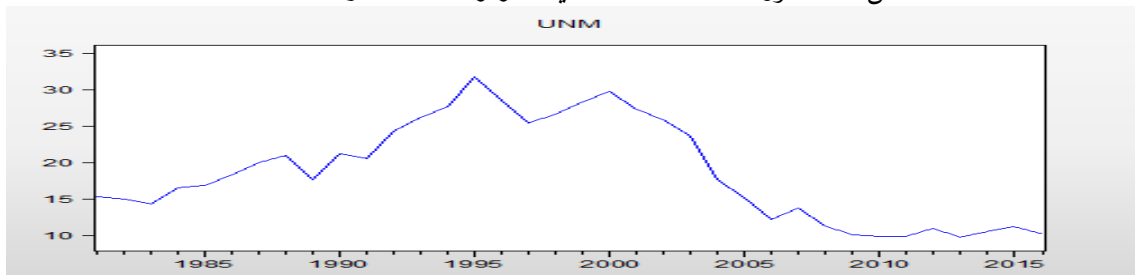
$$U_{men} = C_0 + C_1 Inf + C_2 GOP + u_i$$

تمثل كل من (C0 . C1 . C2) معاملات النموذج للمتغيرات الاقتصادية.

النموذج القياسي ذا طابع احتمالي لذا تم إدراج حد الخطأ u_i حيث أنه يمثل بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في معدل البطالة الا أنه يصعب قياسها.

1. دراسة تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

الشكل 1: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017.

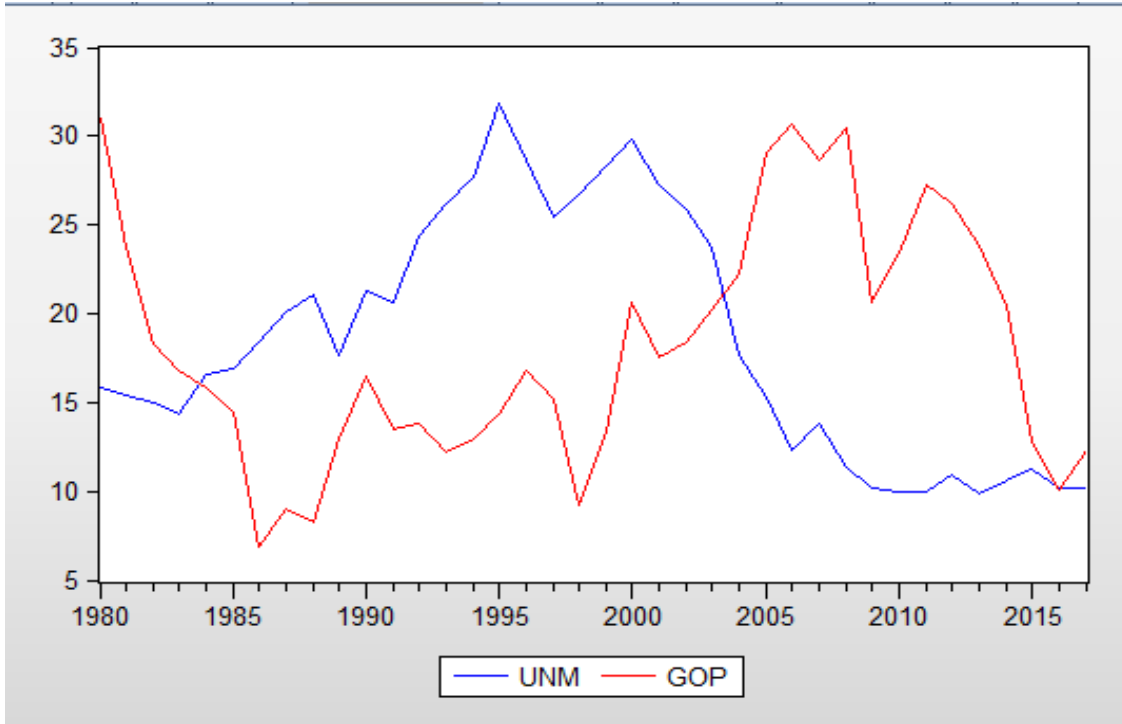


المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الشكل 1: أن معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 2000 شهدت ارتفاعا مستمر لتصل الى أعلى معدل سنة 2000 الذي سجل بـ 29,50 وسبب الارتفاع يرجع الى الأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة التي عاشتها الجزائر والتي تتمثل في المديونية الخارجية المرتفعة والعشرية السوداء و ما نتج عنها من عدة نتائج وخيمة ساهمت في ارتفاع معدلات البطالة اما في الفترة الممتدة بين 2000 الى 2017 فعرفت بانخفاض مستمر في معدلات البطالة والتي سجلت اقل انخفاض بمعدل 9,83 سنة 2013 وذلك راجع لتحسن الأوضاع السياسية و الاقتصادية في الجزائر حيث سجل أعلى معدل 31.48 سنة 1995 واقل معدل 9.81 سنة 2017.

2. دراسة تطور الإيرادات النفطية والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

الشكل 2: تطور الإيرادات النفطية ومعدلات البطالة



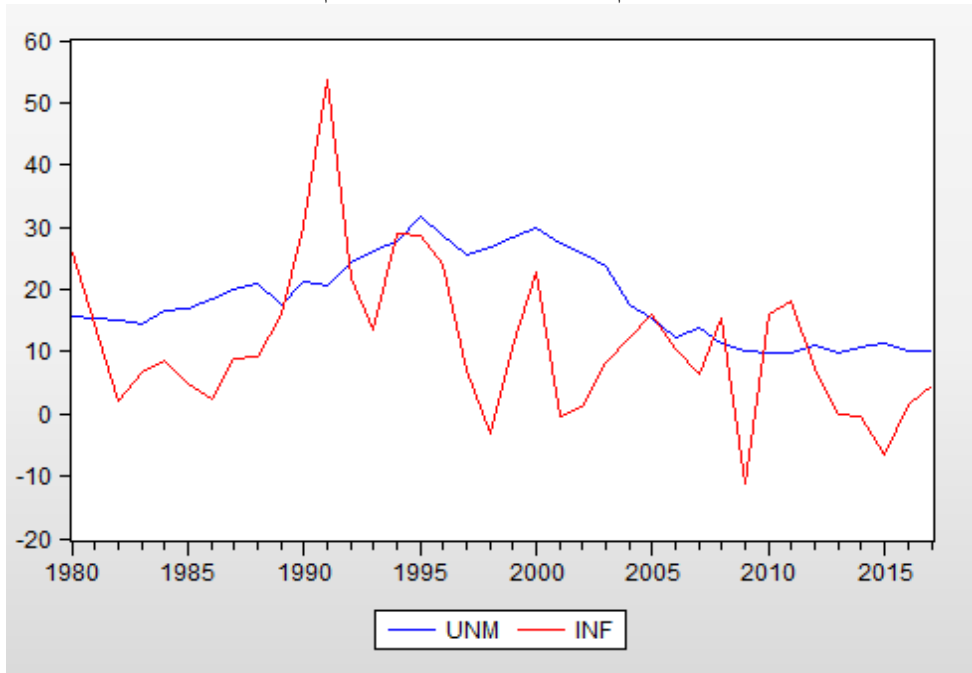
المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Eviews9

من خلال الشكل 2: من خلال الرسم اعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب كبير في منحى الإيرادات النفطية وذلك راجع للتقلبات الكبيرة في أسعار النفط التي هذه الأخيرة وذلك راجع للأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم حيث سجل انخفاض في معدل الإيرادات النفطية سنة 1986 وقدر 6,818% ويرجع سبب الانخفاض الى انهيار أسعار النفط بسبب عدم التزام دول الأعضاء الأوبيك بإنتاج الكميات المحددة لهم بل ضاعفوا الإنتاج مما ساهم في زيادة العرض الذي يقابله انخفاض في الطلب العالمي وسجل أعلى معدل سنة 1980 يقدر بـ 30,983% وذلك راجع الى ارتفاع أسعار النفط الذي كان يقدر بـ 14 دولار سنة 1978 ليصل الى 35 دولار سنة 1981 ويرجع هذا الارتفاع المفاجئ الى حرب العراق الإيرانية.

ومن خلال الرسم نلاحظ ايضا ان ارتفاع منحى الإيرادات يقابله انخفاض في معدلات البطالة اي نستنتج من خلال الشكل وجود علاقة خطية تضادية بين معدلات البطالة والإيرادات النفطية.

3. دراسة تطور معدلات التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

الشكل رقم 3: تطور معدلات التضخم والبطالة



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Eviews9

من خلال الشكل نشاهد ان كل من معدلات البطالة والتضخم في ارتفاع مستمر خلال فترة 1980-1991 مع وجود التذبذب الأكبر في معدلات التضخم بحيث يبدأ بمعدل 25.86% سنة 1980 لترتفع إلى أعلى مستوى له سنة 1991 بمعدل يصل الى 53.78% وينخفض بمعدل 28.57% سنة 1995 ويستمر في

الانخفاض ليصل الى أدنى معدل له سنة 2009 بمعدل -11.18% مقارنة بالتذبذب الطفيف الذي نلاحظه في معدلات البطالة مع بقاء معدل البطالة أكبر من معدل التضخم.

4. دراسة استقراريه السلال الزمنية للنموذج عند المستوى.

الجدول 1: نتائج استقراريه السلاسل للنموذج الاول عند المستوى.

المتغير	اختبار ديكي فولر المطور	احصائية t	القيمة الحرجة
البطالة UNM	النموذج 1	-0.6191	0.2542
	النموذج 2	-1.2900	0.8749
	النموذج 3	-0.6076	0.4473
الايرادات النفطية BX	النموذج 1	-2.3162	0.1724
	النموذج 2	-2.7189	0.2353
	النموذج 3	-1.4988	0.1236
التضخم INF	النموذج 1	-3.6510	0.0093
	النموذج 2	-3.5739	0.0465
	النموذج 3	-2.7019	0.0083

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Eviews9

من خلال نتائج اختبار ADF والمستخرجة من الجدول 1 ان السلسلة لكل من البطالة UNM والايرادات النفطية GOP تبين لنا اننا نقبل فرضية العدم أي انها تحتوي على جذور الوحدة أي انها غير مستقرة عند المستوى و INF سلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة و نقبل الفريضة البديلة التي تكون بها السلسلة مستقرة عند المستوى أي انها متكاملة من الدرجة صفر وسنقوم بدراسة استقراريه الفرق الاول لكل من ل BX و UNM سيكون الجدول كما يلي:

5. دراسة استقراره السلال الزمنية للنموذج عند الفرق الاول:

الجدول 2: نتائج استقراره السلاسل للنموذج الاول عند الفرق الأول.

القيمة الحرجة	احصائية t	اختبار ديكي فولر المطور	المتغير
0.0002	-5.0169	النموذج 1	البطالة $d(\text{UNM})$
0.0007	-52549	النموذج 2	
0.0000	-5.0715	النموذج 3	
0.0001	-5.4309	النموذج 1	الايرادات النفطية $d(\text{GOP})$
0.0006	-5.3422	النموذج 2	
0.0000	-5.500	النموذج 3	
0.0000	-6.8148	النموذج 1	التضخم $d(\text{INF})$
0.0000	-67468	النموذج 2	
0.0000	-6.9222	النموذج 3	

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Eviews9

نستنتج من اختبار ديكي فولر وملخصة في الجدول 2 السلاسل لا تحتوي على جذر وحدة بالتالي فان

السلاسل مستقرة عند الفرق الاول أي انها متكاملة من الدرجة واحد (1 I)

بما انه لدينا سلسلة التضخم مستقرة عند المستوى وسلسلة الايرادات النفطية والبطالة مستقرتان عند الفرق الاول

فان النموذج الامثل للدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

6. تقدير النموذج الأول

من مخرجات أفيزو لخصنا ما يلي:

الجدول 3: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

R-squared = 0.983389	Prop(F-statistic)= 0.000002
	ARDL(6, 5, 7)

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه المستخلص من مخرجات فيوز ان R-squared تفسر لنا 98% من النموذج والباقي تفسر متغيرات أخرى، ان الاحتمالية الكلية للنموذج معنوية ودرجة الابطاء المثلى للنموذج حسب

(CH . HQ.AC) هي (5.6.7).

7. اختبار منهج الحدود (BOUND TEST): من مخرجات فيوز لخص جدول BOUND TEST كما يلي:

الجدول رقم 4: نتائج اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك للنموذج الاول

الاصدار	F المحسوبة	النتيجة
النموذج	1.498277	بما F المحسوبة اقل من الحد الاعلى عند نسبة معنوية 5% فان لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج
القيم الحرجة	الحد الاعلى	الحد الادنى
10%	4.14	3.17
5%	4.85	3.79
1%	6.36	5.15

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Eviews9

من خلال نتائج الجدول رقم 4 نجد أن قيمة F المحسوبة اقل من الحد الاعلى عند نسبة معنوية 5% فانه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الاجل الطويل وانما توجد علاقة قصيرة الاجل.

المطلب الثاني: دراسة النموذج الثاني

لدراسة محدّدات البطالة استعملنا المتغيرات الاقتصادية التالية

UNM: ويرمز للمتغير الاقتصادي معدل البطالة.

BX: ويرمز للمتغير الاقتصادي الاستثمار الاجنبي المباشر.

GDP: ويرمز للمتغير لمعدل النمو الاقتصادي.

وعند هذا يمكننا تحديد الشكل الرياضي للنموذج الثاني:

$$U_{men} = f(BX, GDP)$$

حيث تكون صيغته على النحو التالي:

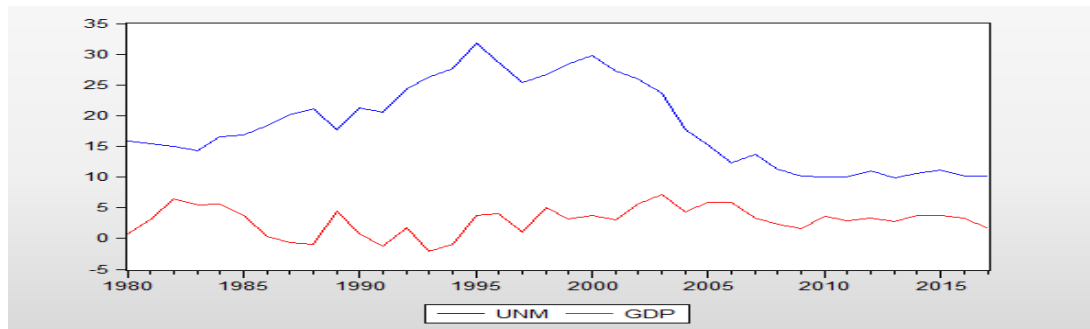
$$U_{men} = C_0 + C_1 BX + C_2 GDP + u_i$$

تمثل كل من (C0 . C1 . C2) معاملات النموذج للمتغيرات الاقتصادية.

النموذج القياسي ذا طابع احتمالي لذا تم إدراج حد الخطأ u_i حيث انه يمثل بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في معدل البطالة الا انها يصعب قياسها.

1. دراسة علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي:

الشكل رقم 4: تطور علاقة معدل النمو الاقتصادي بالبطالة

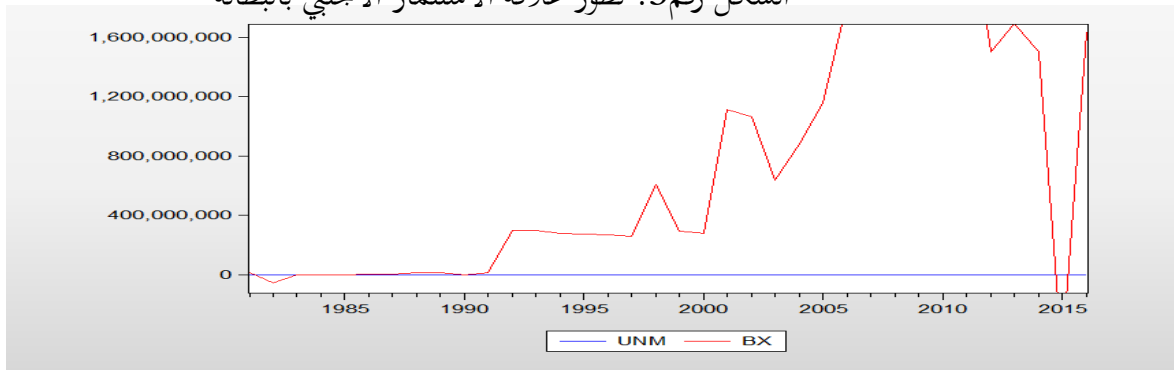


المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Eviews9

من خلال الشكل نشاهد ان معدل النمو في تذبذبات مستمرة خلال فترة 1980-2010 مع استقرار نوعي في السنوات الاخيرة للدراسة حيث كان المعدل 0.7906% سنة 1980 لترتفع إلى ان تصل معدل 5.60% سنة 2002 بمعدل اعلى يقدر 7.20% وذلك راجع للأوضاع الاقتصادية الجيدة التي عاشتها البلاد تلك الفترة والارتفاع الهائل لأسعار البترول الذي أثر طردا مع معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة ايضا أنها بأكبر معدل من نظيرها النمو الاقتصادي.

2. دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة

الشكل رقم 5: تطور علاقة الاستثمار الاجنبي بالبطالة



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Eviews9

من خلال الشكل نلاحظ ان الاستثمار الاجنبي في ارتفاع مستمر خلال فترة 1980-2010 مع وجود التذبذب الاكبر كلما زاد بحيث يبدأ بمعدل 86% سنة 1980 لترتفع إلى أعلى مستوى له سنة 1991 بمعدل يصل الى 53.78% وينخفض بمعدل 28.57% سنة 1995 ويستمر في الانخفاض ليصل الى أدنى معدل له سنة 2009 بمعدل 11.18% مقارنة بالتذبذب الطفيف الذي نلاحظه في معدلات البطالة مع بقاء معدل البطالة أكبر من معدل التضخم.

3. دراسة استقراريه النموذج عند المستوى

الجدول رقم 5: نتائج استقراريه النموذج الثاني عند المستوى

المتغير	اختبار ديكي فولر المطور	احصائية t	القيمة الحرجة
البطالة	النموذج 1	-0.6191	0.8542
	النموذج 2	-1.2900	0.8749

0.4473	-0.6070	النموذج 3	
0.3083	-1.9458	النموذج 1	الاستثمار الاجنبي
0.0527	-3.5322	النموذج 2	
0.7596	0.2763	النموذج 3	
0.0127	-3.5272	النموذج 1	معدل النمو
0.0593	-3.4568	النموذج 2	
0.1619	-1.3462	النموذج 3	

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Eviews9

من خلال نتائج الجدول اعلاه بان اختبار ADF وان السلسلة كل من البطالة UNM والاستثمار الاجنبي BX ومعدل النمو الاقتصادي GDP تبين لنا انه نقبل فرضية العدم أي انها تحتوي على جذور الوحدة أي انها غير مستقرة عند المستوى. وسنقوم بدراسة استقراريه الفروق الاولى وسيكون الجدول كما يلي:

4.دراسة الاستقرارية عند الفرق الاول

الجدول رقم 6: نتائج استقراريه النموذج الثاني عند الفرق الاول

المتغير	اختبار ديكي فولر المطور	احصائية t	القيمة الحرجة
البطالة	النموذج 1	-5.0169	0.0002
	النموذج 2	-5.2549	0.0007
	النموذج 3	-5.0715	0.0000
الاستثمار الاجنبي	النموذج 1	-3.3131	0.0229
	النموذج 2	-3.2646	0.0910

0.0027	-3.1374	النموذج 3	
0.0000	-6.4936	النموذج 1	معدل النمو
0.0000	-6.3906	النموذج 2	
0.0000	-6.5983	النموذج 3	

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Eviews9

نستنتج من اختبار ديكي فولر ان السلاسل لا تحتوي على جذر الوحدة بالتالي فان السلاسل مستقرة عند الفرق الأول أي انها متكاملة من الدرجة واحد (I1) وبما ان الاستثمار الاجنبي والبطالة متكاملان من الدرجة الاولى ومعدل النمو الاقتصادي متكامل من الدرجة صفر فان النموذج المقترح للتفسير هذه الظاهرة هو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة زمنيا ARDL.

5. اختبار منهج الحدود: من مخرجات أفيزو نجد:

الجدول رقم 7: نتائج اختبار منهج الحدود للكشف عن التكامل المشترك.

الاصدار	F المحسوبة	النتيجة
النموذج	5.013059	F المحسوبة اكبر من الحد الأعلى عندنسبة معنوية 5% فان توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج
القيم الحرجة	الحد الاعلى	الحد الادنى
10%	4.14	3.17
5%	4.85	3.79
1%	6.36	5.15

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Eviews9

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الاعلى عند نسبة معنوية 5% فانه توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الاجل الطويل.

6. تقدير النموذج: حسب مخرجات جدول أفيوز الموالي تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 8: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: UNM

Selected Model: ARDL(7, 0, 8)

Date: 06/06/19 Time: 00:39

Sample: 1980 2017

Included observations: 30

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNM(-1))	-0.458958	0.214562	-2.139040	0.0537
D(UNM(-2))	-0.388067	0.220342	-1.761201	0.1036
D(UNM(-3))	-0.568558	0.229197	-2.480651	0.0289
D(UNM(-4))	-0.404027	0.222303	-1.817462	0.0942
D(UNM(-5))	-0.209083	0.247871	-0.843518	0.4154
D(UNM(-6))	-0.358673	0.208200	-1.722733	0.1106
D(BX)	-0.000000	0.000000	-1.451759	0.1722
D(GDP)	-0.172527	0.232465	-0.742164	0.4723
D(GDP(-1))	0.749902	0.238564	3.143404	0.0085
D(GDP(-2))	0.251925	0.279425	0.901584	0.3850
D(GDP(-3))	0.329619	0.247568	1.331428	0.2078
D(GDP(-4))	0.299599	0.217738	1.375964	0.1940
D(GDP(-5))	0.121954	0.204315	0.596889	0.5617
D(GDP(-6))	0.375526	0.207202	1.812366	0.0950
D(GDP(-7))	0.270886	0.223072	1.214346	0.2480
CointEq(-1)	-0.189196	0.084456	-2.240179	0.0448
Cointeq = UNM - (-0.0000*BX -15.1286*GDP + 64.1084)				

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BX	-0.000000	0.000000	-1.300818	0.2177
GDP	-15.128627	6.421682	-2.355867	0.0363
C	64.108392	18.353870	3.492909	0.0044

نلاحظ من خلال الجدول ان سرعة تصحيح الخطأ (-0.189) بين المتغير التابع البطالة والمتغيرات المستقلة في وحدة الزمن التي تقدر بسنة واحدة.

GDP معلمة المتغير سالبة و معنوية عند 5% أي نتحصل على علاقة طويلة الاجل و يمكن تصحيح الخطأ من الاجل القصير الى الاجل الطويل والتي تقدر سرعة تفسير 15%

المعادلة التفسيرية للنموذج: يمكن توضيح المعادلة التفسيرية للنموذج كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{UNM} = & -0.458958 * D(\text{UNM}(-1)) - 0.388067 * D(\text{UNM}(-2)) - 0.568558 * \\ & D(\text{UNM}(-3)) - 0.404027 * D(\text{UNM}(-4)) - 0.209083 * D(\text{UNM}(-5)) - 0.358673 * \\ & D(\text{UNM}(-6)) + 0.000000 * D(\text{BX}) - 0.172527 * D(\text{GDP}) + 0.749902 \end{aligned}$$

$$D(GDP_{(-1)}) + 0.251925 * D(GDP_{(-2)}) + 0.329619 * D(GDP_{(-3)}) + 0.299599 * D(GDP_{(-4)}) + 0.121954 * D(GDP_{(-5)}) + 0.375526 * D(GDP_{(-6)}) + 0.270886 * D(GDP_{(-7)}) - 0.189196 * UNM - (-0.0000 * BX - 15.1286 * GDP + 64.1084)$$

هناك علاقة عكسية بين البطالة للسنة الماضية والبطالة للسنة الحالية عند مستوى معنوية 5% يعني ان كل زيادة في البطالة للسنة الماضية بوحدة واحدة تقابلها نقصان في البطالة للسنة الحالية بنسبة 45%.

هناك علاقة عكسية بين البطالة الحالية والبطالة قبل سنتين عند مستوى معنوية 10% أي ان زيادة في البطالة بوحدة واحد تقابلها نقصان 38% في السنة الحالية

هناك علاقة عكسية بين البطالة للسنة قبل ثلاث سنوات وبين البطالة للسنة الحالية عند مستوى معنوية 5% يعني ان كل زيادة في البطالة للسنة قبل ثلاث سنوات بوحدة واحدة تقابلها نقصان في البطالة للسنة الحالية بنسبة 56%.

هناك علاقة عكسية بين البطالة الحالية والبطالة قبل أربع سنوات عند مستوى معنوية 10% أي ان كل زيادة في البطالة بوحدة واحد تقابلها نقصان 40% في السنة الحالية

هناك علاقة عكسية بين البطالة للسنة قبل خمس سنوات وبين البطالة للسنة الحالية وغير معنوية.

هناك علاقة عكسية بين البطالة الحالية والبطالة قبل ستة سنوات وغير معنوية.

7. اختبار ثبات التباين: ويمكن توضيحه كما يلي

الجدول رقم 9: اختبار ثبات التباين للأخطاء.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.002965	Prob. F(17,12)	0.0292
Obs*R-squared	24.29028	Prob. Chi-Square(17)	0.1118
Scaled explained SS	3.244912	Prob. Chi-Square(17)	0.9999

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/06/19 Time: 00:42
Sample: 1988 2017
Included observations: 30

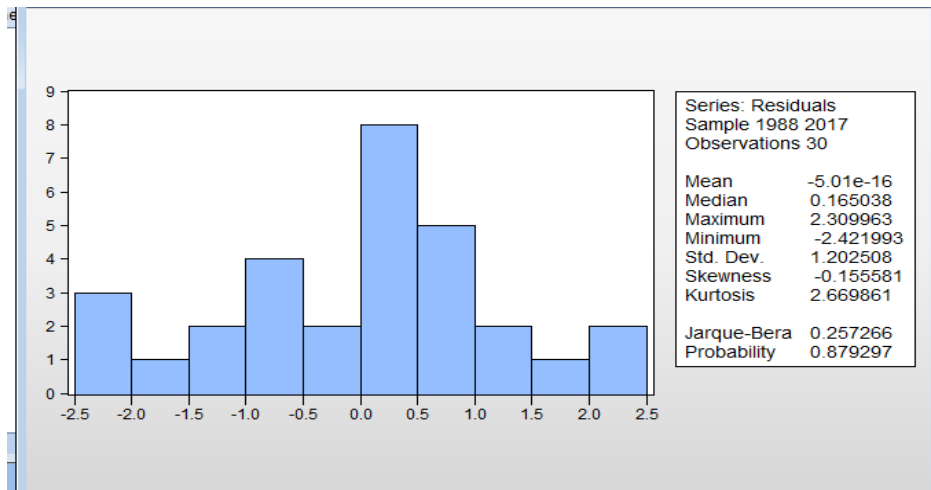
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

C	-3.919067	2.037714	-1.923267	0.0785
UNM(-1)	-0.055836	0.156550	-0.356664	0.7275
UNM(-2)	0.392403	0.160088	2.451172	0.0305
UNM(-3)	-0.151005	0.168782	-0.894675	0.3886
UNM(-4)	-0.067356	0.159819	-0.421451	0.6809
UNM(-5)	0.147331	0.163864	0.899103	0.3863
UNM(-6)	0.076722	0.181561	0.422567	0.6801
UNM(-7)	-0.222125	0.138769	-1.600681	0.1354
BX	-9.02E-10	5.53E-10	-1.632199	0.1286
GDP	0.245253	0.154943	1.582864	0.1394
GDP(-1)	0.044823	0.149261	0.300300	0.7691
GDP(-2)	-0.008512	0.159008	-0.053535	0.9582
GDP(-3)	-0.126662	0.186242	-0.680090	0.5094
GDP(-4)	0.375341	0.165009	2.274669	0.0421
GDP(-5)	0.272993	0.145126	1.881071	0.0844
GDP(-6)	0.191682	0.136180	1.407562	0.1846
GDP(-7)	-0.140355	0.138104	-1.016301	0.3295
GDP(-8)	0.503861	0.148682	3.388853	0.0054
R-squared	0.809676	Mean dependent var1.397824		
Adjusted R-squared	0.540051	S.D. dependent var1.837192		
S.E. of regression	1.245975	Akaike info criterion3.561424		
Sum squared resid	18.62946	Schwarz criterion4.402142		
Log likelihood	-35.42136	Hannan-Quinn criter.3.830377		
F-statistic	3.002965	Durbin-Watson stat2.244744		
Prob(F-statistic)	0.029156			

بما ان احصائية كيو دو chi- square لديه احتمالية مقدار 0.999 أكبر من 0.005 أي نقبل H0 التي تنص عن عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

8. التوزيع الطبيعي للأخطاء

الشكل رقم 6: التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Eviews9

بما ان احتمال جارك بيرا العالمان الهنديان اكبر من 5% أي اننا نقبل H0 التي تنص على ان بواقي النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا.

خلاصة الفصل

توصلنا خلال هذا الفصل بعد دراسة النموذجين لمعرفة المحددات المثلى للبطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1980-2017 والتي لخصت لنا ان تفسير المتغيرات للنموذج يقدر ب 80 % أي 0.8 من تغيرات معدل البطالة تؤثر فيه المتغيرات المدروسة وبالباقى تؤثر فيه متغيرات خارجية وانه لا يوجد للعلاقة بين معدل البطالة والايادات النفطية لأنها غير معنوية في النموذج وأي تغيير في معدل البطالة في السنة الماضية يغير في البطالة للسنة الحالية طرديا بنسبة 45 % وان العلاقة بين البطالة ومعدل النمو الاقتصادي علاقة عكسية وله سرعة تفسيرية تقدر 15% وان الاستثمار الاجنبي لا يؤثر في معدلات البطالة وليس له دلالة.

خاتمة

أخذت البطالة اهتمام حيز كبير من الاقتصاديين لما لها من تأثير على المستوى الاقتصادي وذلك لوضع برامج هادفة لمعالجتها ومن هذا المنطق حاولنا الإجابة على بعض التساؤلات والتي من خلالها نريد التوصل الى معرفة ماهي اهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على ظاهرة البطالة في الجزائر، ومعرفة النموذج الملائم الذي يمكن الاعتماد عليه. ان الهدف من الدراسة هو معرفة العلاقة التي تربط البطالة بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة حيث حاولنا في هذا البحث القيام بدراسة قياسية لأهم محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 وذلك باستعمال لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والذي يسمح لنا عن الكشف عن التفاعلات الديناميكية بين البطالة والمتغيرات المفسرة لها وعليه تم التطرق الى اهم نتائج الدراسة.

نتائج البحث:

1. انه لا توجد علاقة بين البطالة والايرادات النفطية أي تعتبر الايرادات النفطية من محددات ظاهرة البطالة
2. وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة وولها سرعة تفسيرية تقدر 15% وهي علاقة طويلة الاجل.
3. ان كل زيادة في البطالة للسنة (-1) UNM بوحدة واحدة تقابلها نقصان في البطالة للسنة الحالية بنسبة 45%.
4. ان كل زيادة في البطالة للسنة (-2) UNM بوحدة تقابلها نقصان في البطالة للسنة الحالية بنسبة 39%.
5. ان معامل التحديد يقدر 0.80 أي ان متغيرات الدراسة تفسر 80% من البطالة والباقي تفسره متغيرات اخرى.
6. لا توجد أي علاقة بين البطالة والاستثمار الاجنبي المباشر.

الاقتراحات:

من خلال هذه البحث ارتأينا ان نقدم بعض الاقتراحات والتي قد نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة على المدى القصير او الطويل وهي كالآتي:

1. دعم القطاعات الخاصة وتشجيع الاستثمار لتوفير مناصب عمل.
2. تنويع الصادرات خارج المحروقات ورفع معدل النمو الاقتصادي وتوزيعه على القطاعات المؤهلة لتحريك النمو الاقتصادي.
3. بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي لابد من إعادة النظر في تشريعات العمل (مدة العمل، السن القانونية للعمل، العمل المؤقت، العمل السنوي)
4. تشجيع الأنشطة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة.
5. الخروج من التبعية الاقتصادية وتطوير الاقتصاد وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا في صالح خلق فرص العمل ومكافحة ظاهرة البطالة.

أفاق الدراسة: حاولنا من خلال هذا البحث التعرف على ظاهرة البطالة وذلك بالوقوف على أسباب وخصائص هذه الظاهرة في الجزائر، حيث ومن اجل الامام بهذا الموضوع زدونا دراستنا النظرية بدراسة قياسية وذلك من اجل تحديد العوامل المؤثرة على ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) الا انه تبقى بعض النقاط الغامضة ومن بينها:

1. الدراسة القياسية عموما تتطلب عدد كبير من المشاهدات
2. اقتراح نموذج عام لحجم ومعدل البطالة يشمل جميع المتغيرات الاقتصادية بما فيها المتغيرات الكيفية.

اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الأولى: بعد النتائج المتوصل اليها نستطيع القول انه يمكن بناء نموذج قياسي لظاهرة البطالة.

اختبار الفرضية الثانية: لاختبار النموذج الملائم قمنا باتباع جملة من الاختبارات الإحصائية حيث قمنا باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية إضافة الى بعض الاختبارات الإحصائية.

اختبار الفرضية الثالثة: بعد دراسة الاستقرارية لكل متغيرات النموذج اتضح لنا انه يوجد تكامل مشترك وعلاقة طويلة الاجل بين البطالة والنمو الاقتصادي

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أ - الكتب:

- 1- أحمد الأشقر، "الاقتصاد الكلي"، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 2- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997.
- 3- الجمل أحمد محمد عبد العظيم، "البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام"، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2007.
- 4- إبراهيم طلعت، "البطالة والجريمة"، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.
- 5- إبراهيم مشروب، "مبادئ ومدارس وأنظمة الاقتصاد القياسي"، ط1، دار المنهل، راس النبع، بيروت، 2000.
- 6- أسامة السيد عبد السميع، "مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية"، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
- 7- بشير الدباغ، عبد الجبار الجرمود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 8- جيمس جوارتيبي، ريجارد استروب: "الاقتصاد الكلي"، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1999.
- 9- سالم توفيق النجفي، "اساسيات علم الاقتصاد"، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.
- 10 - عبد الوهاب الأمين، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، ط1، دار مكتب الحامد، عمان، 2002.
- 11 - علي عبد الوهاب نجا، "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 12 - محمد عزيز، محمد سالم الكعبي، "البطالة مشكلة سياسية اقتصادية"، ط1، دار الكتب الوطنية قاريونس، بنغازي، 1997.
- 13 - مدحت القرشي، "اقتصاديات العمل"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

ب - المذكرات والاطروحات:

- 14- إسماعيل بن علاق، "اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر للفترة ما بين (2000-2014)"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014./2015.
- 15- بن عاشور ليلي، "محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008./2009.
- 16- رقية خياري، "السياسة التنموية في الجزائر وانعكاساتها الاجتماعية (الفقر البطالة)"، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
- 17- سليم عقون، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص تقنيات كمية (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009./2010.
- 18- عبد الرزاق جباري: آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال (2001-2012)، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1-، الجزائر، (2014/2015).
- 19- غرزي سليمة، "دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2008.
- 20- فارس شلالي: دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)، مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة (2005-2009)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد كمي (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، (2004-2005).

ت - المجالات:

- 21- زاهد قاسم بدن وسامي عبيد محمد، بعنوان قياس أثر الاختلالات الهيكلية على البطالة في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة الاقتصاد الخليجي العدد 26 جوان 2015، جامعة البصرة، جوان 2015.
- 22- البشير عبد الكريم، "تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد1، الجزائر. 2004.
- 23- الطاهر جليط، بعنوان دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (1980-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس ديسمبر، جامعة جيجل الجزائر. 2016.
- 24- سامي عبيد محمد، قياس أثر الاختلالات الهيكلية على البطالة في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد26، كلية الإدارة والاقتصاد، حريزان، جامعة البصرة، 2015.
- 25- ساهرة حسين زين الثعلبي، "اختبار أفضل نموذج لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في اقتصاد مملكة البحرين للمدة 1991-2013"، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد31، قسم الإحصاء، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2017.
- 26- صباح فيحان محمود، بعنوان قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في العراق للمدة (2003-2013) دراسة قياسية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 2 العدد -2017/38 جامعة تكريت، 2017.
- 27- عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمان بن طحين، "دراسات قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر "1970-2008، مجلة الباحث، العدد10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
- 28- فوزي شوق، السعدي رحال، بعنوان قياس وتحليل العلاقة الديناميكية والسببية بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومعدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس جوان 2017 جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي الجزائر ، 2017.

- 29-** قريب الله عبد المجيد عبد القادر حامد، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في السودان - دراسة قياسية باستخدام انحدار المركبات الرئيسية للمدة (1981-2015) -، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 100 المجلد 23، جامعة طيبة المملكة العربية السعودية جامعة وادي النيل - السودان، سنة 2017.
- 30-** نبيل مهدي، عيسى محمد مهدي، بعنوان " البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (1999 _ 2010)"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2، المجلد 16، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2014.
- ث: الملتقيات:**
- 32-** وافي الطيب، بملول لطيفة، مداخله بعنوان " البطالة في الوطن العربي (أسباب وتحديات)"، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، 2004.
- 33-** خبابة عبد الله، خبابة صهيب، مدخله بعنوان "الاستراتيجية التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة"، ملتقى دولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
- 34-** محمد يعقوبي، عنتر يوتيار،: "تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)"، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة ، ' قسم العلوم التجارية ، جامعة مسيلة '، 15-16 نوفمبر 2011.
- 33-** يوسفات علي، "البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات في الجزائر جامعة المسيلة، المسيلة في 15-16 نوفمبر 2011.
- 34-** يوسفات علي مداخله، بعنوان "البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر"، دراسة قياسية تحليلية الفترة من (1970-2009) قسم العلوم التجارية، جامعة ادرار.

ج: المواقع الإلكترونية:

35- حسن عطا الرضيع وسمير أبو مدللة، بعنوان واقع البطالة وتداعياتها في قطاع غزة وسبل علاجها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، الموقع الرسمي للحوار المتمدن، العدد (4952) 11 أكتوبر 2011، غزة الأراضي الفلسطينية في الفترة من 6-8 أكتوبر 2015.

<http://www.ahewar.org/search/Dsearch.asp?nr=4952>

36- الديوان الوطني للإحصائيات

المراجع باللغة الأجنبية:

المجلات العلمية:

- 1- Eita and Ashipal:" Determinants of Unemployment in for the Namibia period 1971 to 2007", International Journal of Business and Management, Vol.5, No. 10 School of Business and Economics, University of Johannesburg October 2010.
- 2- MUHAMMAD SHAHID MAQBOOL, THIR, of MAHMOOD ABDUL SATTAR and M.N. BHALLI "DETERMINATS OF UNEMPLOYMENT Empirical Evidences from Pakistan", Pakistan Economic and Social Review, Volume 51, No. 2, Department Management Sciences, University of the Punjab, Pakistan (Winter 2013).
- 3- Muhammad Amir KHAN and Abdul SABOOR and Sarfraz Ahmad MIAN and Aftab ANWAR," Modeling the relationship between GDP And unemployment for Okun's law specific to Pakistan during 1976-2010 ",Theoretical and Applied Economics, Volume XX,No.10,University, Montreal, Canada, Rawalpindi, Pakistan (2013).
- 4- Hasan Alp ÖZEL, PhD and Funda H. SEZGİN and Özgür Unemployment Relationship for G7 Countries Using Panel Regression Analysis ", International Journal of Business and Social Science, Vol. 4 No. 6, Faculty Of Economics And Administrative Sciences, Economics Department, University Ağaköy, Biga, Çanakkale, Turkey (June 2013).
- 5- Christimulia Purnama Trimurti and Yeyen Komalasari:" Determinants of Unemployment: Empirical Evidences from 7 Province in Indonesia"Scientific Research Journal (SCIRJ), Volume 2, Issue 8,2201-

- 2796, Udayana University Dhyana Pura University Bali, Indonesia, August 2014
- 6- Duasa .J , Determinants of Malaysian Trade Balance : An ARDL Bound Testing Approach , Journal of Economic Cooperation , 28,3,2007.
- 7- Inuomote S.O and Odeniyi K,C.O. Farayola ,Econometric Estimation of Rice Import Demand in Nigeria (1970-2008) An Application of Autoregressive Distributed Lags (ARDL) Modelling Approach to Cointegration, Continetal J.Agricultural Economics 6(2):1,8,2012.pp:168-175

أوراق عمل:

- 1-Bureau international du travail ‘la normalisation international du travail, (nouvelle série 53 , GENEVE, (1953), pp 48-49.
- 2- Inuomote S.O and Odeniyi K,C.O. Farayola ,Econometric Estimation of Rice Import Demand in Nigeria (1970-2008) An Application of Autoregressive Distributed Lags (ARDL) Modelling Approach to Cointegration, Continetal J.Agricultural Economics 6(2):1,8,2012.pp:168-175
- 3- Hassler.U and Jurgen Woltrs, Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration,Working paper,University Berlin,2005.p:22.

الملاحق

النموذج الاول

1. استقرارية النموذج

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

	UNM	GOP	INF
With Constant t-Statistic	-0.6191	-2.3162	-3.6510
Prob.	0.8542	0.1724	0.0093
	n0	n0	***
With Constant & Trend t-Statistic	-1.2900	-2.7189	-3.5739
Prob.	0.8749	0.2353	0.0465
	n0	n0	**
Without Constant & Trend t-Statistic	-0.6076	-1.4988	-2.7019
Prob.	0.4473	0.1236	0.0083
	n0	n0	***

At First Difference

	d(UNM)	d(GOP)	d(INF)
With Constant t-Statistic	-5.0169	-5.4309	-6.8148
Prob.	0.0002	0.0001	0.0000
	***	***	***
With Constant & Trend t-Statistic	-5.2549	-5.3422	-6.7468
Prob.	0.0007	0.0006	0.0000
	***	***	***
Without Constant & Trend t-Statistic	-5.0715	-5.5000	-6.9222
Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
	***	***	***

2. تقدير النموذج

Dependent Variable: UNM
Method: ARDL
Date: 06/03/19 Time: 23:37
Sample (adjusted): 1987 2017
Included observations: 31 after adjustments
Maximum dependent lags: 8 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (8 lags, automatic): GOP INF
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 648
Selected Model: ARDL(6, 5, 7)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UNM(-1)	0.649677	0.221839	2.928593	0.0151
UNM(-2)	0.278795	0.278886	0.999675	0.3410
UNM(-3)	-0.674087	0.288590	-2.335790	0.0416
UNM(-4)	0.142406	0.262560	0.542374	0.5994
UNM(-5)	0.103104	0.264085	0.390419	0.7044
UNM(-6)	0.217260	0.196661	1.104741	0.2951
GOP	-0.104720	0.183424	-0.570917	0.5807
GOP(-1)	-0.051496	0.178289	-0.288834	0.7786
GOP(-2)	-0.268259	0.158877	-1.688472	0.1222
GOP(-3)	0.327217	0.178701	1.831079	0.0970
GOP(-4)	-0.517828	0.158699	-3.262945	0.0085
GOP(-5)	0.284857	0.205939	1.383213	0.1967
INF	0.071973	0.056610	1.271368	0.2324
INF(-1)	-0.030970	0.051227	-0.604576	0.5589
INF(-2)	0.104838	0.052963	1.979456	0.0759
INF(-3)	-0.042246	0.050711	-0.833064	0.4243
INF(-4)	0.164218	0.049146	3.341409	0.0075
INF(-5)	-0.021715	0.054577	-0.397875	0.6991
INF(-6)	-0.034386	0.038854	-0.885004	0.3969
INF(-7)	0.102405	0.041942	2.441584	0.0348
C	7.112555	7.007896	1.014934	0.3341
R-squared	0.983389	Mean dependent var	19.02784	
Adjusted R-squared	0.950168	S.D. dependent var	7.520443	
S.E. of regression	1.678791	Akaike info criterion	4.097461	
Sum squared resid	28.18339	Schwarz criterion	5.068872	
Log likelihood	-42.51065	Hannan-Quinn criter.	4.414117	
F-statistic	29.60127	Durbin-Watson stat	2.010270	
Prob(F-statistic)	0.000002			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

3. اختبار الحدود للتكامل المشترك

ARDL Bounds Test
 Date: 06/03/19 Time: 23:39
 Sample: 1987 2017
 Included observations: 31
 Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	K
F-statistic	1.498277	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

Test Equation:
 Dependent Variable: D(UNM)
 Method: Least Squares
 Date: 06/03/19 Time: 23:39
 Sample: 1987 2017
 Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNM(-1))	-0.112736	0.276465	-0.407778	0.6888
D(UNM(-2))	0.015159	0.278064	0.054516	0.9572
D(UNM(-3))	-0.229908	0.271290	-0.847462	0.4092
D(UNM(-4))	-0.308056	0.258675	-1.190902	0.2511
D(UNM(-5))	0.062751	0.253308	0.247725	0.8075
D(GOP)	-0.327575	0.229378	-1.428102	0.1725
D(GOP(-1))	-0.114705	0.228225	-0.502595	0.6221
D(GOP(-2))	-0.136232	0.206992	-0.658151	0.5198
D(GOP(-3))	0.114182	0.171206	0.666926	0.5143
D(GOP(-4))	-0.164027	0.188491	-0.870210	0.3971
D(INF)	-0.029014	0.061325	-0.473114	0.6425
C	2.355545	5.660270	0.416154	0.6828
GOP(-1)	-0.179755	0.173141	-1.038202	0.3146
INF	0.100849	0.070143	1.437756	0.1698
UNM(-1)	-0.033382	0.146968	-0.227139	0.8232

R-squared	0.426836	Mean dependent var	-0.265516
Adjusted R-squared	-0.074683	S.D. dependent var	2.373691
S.E. of regression	2.460732	Akaike info criterion	4.945138
Sum squared resid	96.88324	Schwarz criterion	5.639003
Log likelihood	-61.64964	Hannan-Quinn criter.	5.171321
F-statistic	0.851086	Durbin-Watson stat	2.026813
Prob(F-statistic)	0.615652		

النموذج الثاني:

4. استقرارية النموذج

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		UNM	BX	GDP
With Constant	t-Statistic	-0.6191	-1.9458	-3.5272
	Prob.	0.8542	0.3083	0.0127
		n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2900	-3.5322	-3.4568
	Prob.	0.8749	0.0527	0.0593
		n0	*	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6076	0.2763	-1.3462
	Prob.	0.4473	0.7596	0.1619
		n0	n0	n0

At First Difference

		d(UNM)	d(BX)	d(GDP)
With Constant	t-Statistic	-5.0169	-3.3131	-6.4936
	Prob.	0.0002	0.0229	0.0000
		***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2549	-3.2646	-6.3906
	Prob.	0.0007	0.0910	0.0000
		***	*	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0715	-3.1374	-6.5983
	Prob.	0.0000	0.0027	0.0000
		***	***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbah
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

5. تقدير النموذج ARDL

Dependent Variable: UNM
 Method: ARDL
 Date: 06/06/19 Time: 00:24
 Sample (adjusted): 1988 2017
 Included observations: 30 after adjustments
 Maximum dependent lags: 8 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (8 lags, automatic): BX GDP
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 648
 Selected Model: ARDL(7, 0, 8)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
UNM(-1)	0.351847	0.234876	1.498010	0.1600
UNM(-2)	0.070891	0.240185	0.295151	0.7729
UNM(-3)	-0.180491	0.253229	-0.712760	0.4896
UNM(-4)	0.164531	0.239781	0.686171	0.5056
UNM(-5)	0.194944	0.245851	0.792937	0.4432
UNM(-6)	-0.149589	0.272402	-0.549149	0.5930
UNM(-7)	0.358673	0.208200	1.722733	0.1106
BX	-1.20E-09	8.29E-10	-1.451759	0.1722
GDP	-0.172527	0.232465	-0.742164	0.4723
GDP(-1)	-0.290335	0.223941	-1.296481	0.2192
GDP(-2)	-0.749902	0.238564	-3.143404	0.0085
GDP(-3)	-0.251925	0.279425	-0.901584	0.3850
GDP(-4)	-0.329619	0.247568	-1.331428	0.2078
GDP(-5)	-0.299599	0.217738	-1.375964	0.1940
GDP(-6)	-0.121954	0.204315	-0.596889	0.5617
GDP(-7)	-0.375526	0.207202	-1.812366	0.0950
GDP(-8)	-0.270886	0.223072	-1.214346	0.2480
C	12.12904	3.057244	3.967312	0.0019
R-squared 0.975269				
Adjusted R-squared 0.940233			Mean dependent var 18.99343	
S.E. of regression 1.869375			S.D. dependent var 7.646525	
Sum squared resid 41.93473			Akaike info criterion 4.372794	
Log likelihood -47.59191			Schwarz criterion 5.213513	
F-statistic 27.83614			Hannan-Quinn criter. 4.641747	
Prob(F-statistic) 0.000000			Durbin-Watson stat 2.288907	

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

6. اختبار الحدود Bounds Test

ARDL Bounds Test

Date: 06/06/19 Time: 00:25

Sample: 1988 2017

Included observations: 30

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.013059	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

Test Equation:

Dependent Variable: D(UNM)

Method: Least Squares

Date: 06/06/19 Time: 00:25

Sample: 1988 2017

Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNM(-1))	-0.453410	0.234029	-1.937414	0.0766
D(UNM(-2))	-0.373384	0.242197	-1.541652	0.1491
D(UNM(-3))	-0.469180	0.238395	-1.968075	0.0726
D(UNM(-4))	-0.284831	0.239946	-1.187063	0.2582
D(UNM(-5))	-0.010061	0.243630	-0.041298	0.9677
D(UNM(-6))	-0.293229	0.264133	-1.110157	0.2887
D(GDP)	-0.235867	0.247465	-0.953130	0.3593
D(GDP(-1))	2.371824	0.775450	3.058643	0.0099
D(GDP(-2))	1.591522	0.649059	2.452046	0.0305
D(GDP(-3))	1.351594	0.484440	2.790011	0.0163
D(GDP(-4))	1.072640	0.369608	2.902102	0.0133
D(GDP(-5))	0.843967	0.340818	2.476301	0.0292
D(GDP(-6))	0.633271	0.291951	2.169104	0.0509
D(GDP(-7))	0.307389	0.243748	1.261097	0.2312
C	11.29990	3.595103	3.143138	0.0085
BX(-1)	-2.19E-10	8.79E-10	-0.248926	0.8076
GDP(-1)	-2.928922	0.766277	-3.822278	0.0024
UNM(-1)	-0.180784	0.096164	-1.879960	0.0846
R-squared0.702820			Mean dependent var-0.331033	
Adjusted R-squared0.281815			S.D. dependent var2.385590	
S.E. of regression2.021687			Akaike info criterion4.529451	
Sum squared resid49.04662			Schwarz criterion5.370169	
Log likelihood-49.94176			Hannan-Quinn criter.4.798404	
F-statistic1.669388			Durbin-Watson stat2.118007	
Prob(F-statistic)0.185306				

7. بيانات الدراسة

السنة	الاستثمار الاجنبي BX	ايرادات الموارد النفط	البطالة Unem	الناتج المحلي GDP	التضخم Inf
1980	348669038.1	30.98338677	15.8	0.790606973	25.86203876
1981	13207259.36	23.69159293	15.4	2.999996087	14.35399949
1982	-53569192.64	18.27412668	15	6.400004116	1.939794207
1983	417641.1628	16.83506833	14.3	5.400003024	6.804795888
1984	802668.8741	15.83220321	16.54	5.59999653	8.433505562
1985	397788.2971	14.46164021	16.9	3.699997255	4.972526402
1986	5316528.378	6.818037624	18.36	0.400001003	2.405343253
1987	3711537.9	8.987721436	20.06	-0.69999753	8.842020422
1988	13018265.02	8.204822839	21.06	-1.00000549	9.060963477
1989	12091646.8	12.93343034	17.63999939	4.40000216	16.01137352
1990	334914.5642	16.5069496	21.26000023	0.80000058	30.25959854
1991	11638686.45	13.48422937	20.60000038	-1.20000058	53.78860417
1992	300000000	13.84239516	24.37999916	1.800002301	21.92611453
1993	298000000	12.19731532	26.22999954	-2.10000076	13.62442466
1994	280000000	12.91071392	27.73999977	-0.89999655	29.07764732
1995	276000000	14.32999332	31.84000015	3.79999479	28.57703753
1996	270000000	16.81507549	28.61100006	4.09999847	24.02190407
1997	260000000	15.17248814	25.43000031	1.099999938	7.001963049
1998	606600000	9.230686631	26.70199966	5.100003611	-3.131088699
1999	291600000	13.35468327	28.31100082	3.200001551	10.856323
2000	280100000	20.625489	29.77000046	3.819678496	22.65476747
2001	1113105541	17.57806155	27.29999924	3.008395466	-0.481507974
2002	1065000000	18.40652003	25.89999962	5.60932319	1.311488107
2003	637881239	20.2334379	23.71999931	7.201872244	8.328835734
2004	881851385	22.23451611	17.64999962	4.301624264	12.24587584
2005	1156000000	29.09232651	15.27000046	5.907791268	16.11681869
2006	1841000000	30.67434533	12.27000046	5.907791268	10.56356014
2007	1686736540	28.68693266	13.78999996	3.372875154	6.423261755
2008	2638607034	30.49038289	11.32999992	2.360134861	15.35548006
2009	2746930734	20.64466906	10.15999985	1.632243838	-11.18979348
2010	2300369124	23.40951516	9.960000038	3.634145353	16.08171712
2011	2571237025	27.30970452	9.960000038	2.891865995	18.24090967
2012	1500402453	26.17201323	10.97000027	3.374768651	7.481337601
2013	1691886708	23.81618581	9.819999695	2.767638867	-0.061844145
2014	1502206171	20.47279273	10.60000038	3.789121212	-0.290131471
2015	-537792920.9	12.8479228	11.19999981	3.763466958	-6.512866877
2016	1638263954	10.0461045	10.19999981	3.3	1.511245825
2017	1200965280	12.31369668	10.12899971	1.600000001	4.42897352

الفهرس

الصفحة	الفهرس
II-I	الاهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
أ - هـ	مقدمة
الفصل الأول: الاطار النظري للبطالة	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للبطالة
3	المطلب الأول: ماهية البطالة
3	الفرع الأول: تعريف البطالة
5	الفرع الثاني: أنواع وأسباب البطالة
8	الفرع الثالث: محددات البطالة
15	المطلب الثاني: طرق قياس البطالة وأثارها
10	الفرع الأول: المقياس الرسمي للبطالة
12	الفرع الثاني: المقياس العلمي للبطالة
12	الفرع الثالث: اثار البطالة
14	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة
14	الفرع الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة
17	الفرع الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة
20	المبحث الثاني: الدراسات السابقة لموضوع البحث
20	المطلب الأول: الدراسات العربية
28	المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية
31	المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
32	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لمحددات البطالة	

39	تمهيد
40	المبحث الأول: مجتمع وعينة الدراسة
40	المطلب الأول: عينة الدراسة
40	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
41	المطلب الثالث : نموذج الدراسة
43	المبحث الثاني: تقدير النموذج للدراسة
44	المطلب الأول: دراسة النموذج الأول
44	1. دراسة تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)
45	2. دراسة تطور الإيرادات النفطية والبطالة في الجزائر
46	3. دراسة تطور معدلات التضخم ومعدل البطالة في الجزائر
47	4. دراسة استقراره السلال الزمنية للنموذج عند المستوى.
48	5. دراسة استقراره السلال الزمنية للنموذج عند الفرق الاول:
49	6. تقدير النموذج الأول
49	7. اختبار منهج الحدود
50	المطلب الثاني: دراسة النموذج الثاني
50	1. دراسة علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي
51	2. دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة
51	3. دراسة استقراره النموذج عند المستوى
52	4. دراسة الاستقرار عند الفرق الاول
53	5. اختبار منهج الحدود
54	6. تقدير النموذج
55	7. اختبار ثبات التباين
56	8. التوزيع الطبيعي للأخطاء
57	خلاصة الفصل
60-58	الخاتمة
67-61	قائمة المصادر والمراجع
75-68	الملاحق
78-76	الفهرس